المحاضرة الأولى

مفاهيم أساسية في علم ألاقتصاد
عناصر المحاضرة

1- تعريف علم ألاقتصاد
2- الندرة والاختيار
3- نشوء علم ألاقتصاد (المدارس ألاقتصادية)
4- ألاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي
5-ألاقتصاد ألإيجابي والاقتصاد المعياري
6- سمات علم ألاقتصاد
7- طرق البحث العلمي
8-علاقة علم ألاقتصاد بالعلوم ألأخرى
9- ألأسئلة ألاقتصادية ألأساسية
10- الموارد ألاقتصادية
11-السياسة ألاقتصادية

المشكلة الاقتصادية

- **الموارد الاقتصادية محدودة بالنسبة للحاجات غير محدودة للمجتمعات البشرية.**
- **وهذا مفهوم ما يعبر عنه الاقتصاديون بمشكلة الندرة (Scarcity).**

تعريف علم الاقتصاد

- **الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في الطريقة المثلى لاستغلال الموارد النادرة، بحيث يتم تحقيق أكبر قدر من حاجات المجتمع، أي تحقيق أعلى مستوى من رفاهية المجتمع.**

نشوء وتطور علم الإقتصاد

المدرسة الكلاسيكية

- **أهم مؤسسيها هو آدم سميث (١٧٧٦)، ويتلخص فكرها في:**
- **اليد الخفية (The Invisible Hand) تحرك النشاط الاقتصادي.**
- **قانون ساي (Say's Law) والتوازن التلقائي للاقتصاد عند التوظف الكامل.**
- **الحرية الاقتصادية، وعدم الحاجة لتدخل الدولة.**

المدرسة الكينزية

- **مؤسسها جون مينارد كينز (١٩٣٦)، ويتخلص فكرها في:**
- **توازن الاقتصاد عند مستوى أقل من التوظف الكامل في حالة الكساد.**

- **ضرورة تدخل الحكومة باستخدام السياسة المالية لمعالجة الكساد الاقتصادي.**

المدرسة النقدية الحديثة

- **مؤسسها ميلتون فريدمان (١٩٥٧)، ويتلخص فكرها في:**
- **التضخم ظاهرة نقدية.**
- **السياسة المالية لا فاعلية لها ما لم تدعمها سياسة نقدية.**

مدرسة التوقعات الرشيدة

- **مؤسسها روبرت لوكس وتوماس سيرجنت (١٩٧٠-١٩٨٠) ويتلخص فكرها في:**
- **السياسات الاقتصادية غير المتوقعة فقط هي التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، أي الناتج الحقيقي ومعدل البطالة.**

مفاهيم اقتصادية أساسية

الاقتصاد الجزئي

دراسة الاقتصاد على مستوى وحدة اتخاذ القرار، أي دراسة سلوك المستهلك وسلوك المنشأة في أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج.

الاقتصاد الكلي

دراسة الاقتصاد على المستوى الكلي حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي، والناتج أو العرض الكلي، والمستوى العام للأسعار والتضخم، ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي.

الاقتصاد الإيجابي

يدرس الظواهر الاقتصادية، ويضع نظريات لتفسيرها، ويستخدم التحليل الإحصائي لاختبار صحتها.

الاقتصاد المعياري

يقدم مقترحات أو سياسات حول ما يجب أن يكون عليه الحال، تعكس قيم ومعتقدات واضع تلك الاقتراحات، ولذلك فهي غير قابلة للاختبار أو الحكم على صحتها وعدم صحتها.

العلاقة التبادلية بينهما

يستنير مصممو الاقتصاد المعياري بالحقائق التي تتوصل لها الدراسات في مجال الاقتصاد الإيجابي، ويمدونهم بالمقابل بالموضوعات التي تهم المجتمع وتحتاج للدراسة.

سمات علم الاقتصاد

- **لعلم الاقتصاد مصطلحاته ولغته الخاصة به، كالمنفعة والمرونة والطلب والتضخم السعري وتكلفة الفرص البديلة.**
- **ينبع في دراسته المنهج العلمي المتبع في باقي العلوم البحتة، من حيث المشاهدة ثم وضع النظريات المفسرة للعلاقات بين المتغيرات.**

- **الاقتصاد ليس علماً تجريبي، وإنما يعتمد على البيانات الفعلية المستمدة من سلاسل زمنية أو مسوحات مقطعية، كما في علوم الفلك والتاريخ.**
- **يعتمد الاقتصاديون على تجريد الواقع عند وضع النظريات، فيركز الباحث على تأثير عامل معين بينما يفترض ثبات باقي العوامل الأخرى المؤثرة.**

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

- **الاقتصاد وعلم الاجتماع: الاقتصاد علم سلوكي، وثيق الصلة بالسمات الاجتماعية للسكان.**
- **الاقتصاد وعلم السياسة: العلاقات السياسة بين الدول تقوم على المصالح الاقتصادية.**
- **الاقتصاد وعلم التاريخ: تعتمد الأبحاث الاقتصادية على البيانات التاريخية ذات الصلة.**
- **الاقتصاد والرياضيات والإحصاء: يعتمد الاقتصاديون على أساليب وأدوات التحليل الرياضي والإحصائي في دراسة وقياس العلاقات المفسرة للظواهر الاقتصادية.**

ثلاثة أسئلة اقتصادية أساسية

ماذا يجب أن ننتج، وبأي كمية؟

- **يتعلق هذا السؤال مباشرة باختيار السلع والخدمات وتحديد الكميات المطلوب إنتاجها من كل منها. وتتم الإجابة عن هذا السؤال في الاقتصادات الحرة عن طريق آلية السعر.**

ما هي الطريقة المثلى للإنتاج؟

- **ينصب هذا السؤال على اختيار تقنية الإنتاج المثلى، أي الأكثر كفاءة، التي يمكن بها الإنتاج بأقل تكلفة للوحدة. ويتحدد ذلك عن طريق المنافسة في أسواق عناصر الإنتاج.**

كيف يتم توزيع الإنتاج؟

- **ينصب هذا السؤال على مدى عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وكيفية تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة.**

الموارد الاقتصادية هي جميع مستلزمات الإنتاج، وتشمل:

- **العمل: القوى العاملة وما تملكه من كفاءات ومهارات وعلم وخبرات علمية.**
- **الأرض: جميع الموارد الطبيعية**
- **رأس المال: موارد من صنع الإنسان كالآلات والمعدات والمباني.**
- **التنظيم: ويتمثل في القدرة على ابتكار الأعمال والأقدام وتحمل المخاطر وتحقيق النجاحات.**

السياسة الاقتصادية

تتمثل السياسة الاقتصادية في استخدام مجموعة من الأدوات، يتم بها التأثير بطريقة غير مباشرة على سلوك وحدات صنع القرار بهدف تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

العلاقة بين أهداف وسائل السياسة الإقتصادية

فهدف محاربة الفقر لا بد له من سياسات لتوفير فرص العمل، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمال. وهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي يحتاج إلى سياسات لتحفيز الاستثمار الحقيقي والاستثمار في البحوث والتطوير.

المحاضرة ألثانيه

عناصر المحاضرة

1- تكلفة الإختيار
2-قاعدة الإختيار
3-منحنى إمكانات الإنتاج
4- النمو الإقتصادي
5-التدفق الدائري للإنتاج والدخل
6- حرية السوق والكفاءة
7- دورالقطاع الحكومي
- **حالة السلع والخدمات العامة**
- **حالة التأثيرات الخارجية**
- **حالة الإحتكار الطبيعي**

8- دور القطاع المالي

تكلفة الاختيار

- التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل (أ) مثلاً هي مقدار ما يضحي به من البديل الآخر (ب) في سبيل الحصول على البديل الأول.
- تقاس تكلفة الفرص البديلة لأحد الموارد بالعائد الذي يمكن الحصول عليه من استغلال المورد المتاح في أفضل الاستخدامات البديلة.

قاعدة الاختيار

يجب التوسع في نشاط معين فقط إذا كانت المنافع الحدية المتوقعة أكبر من التكاليف الحدية المتوقعة، والتوقف عن التوسع في أي نشاط متى ما تعادلت المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية.

منحنى إمكانيات الإنتاج

يعتبر منحنى إمكانيات الإنتاج أو حدود إمكانيات الإنتاج الممكن من أبسط وأهم النماذج الاقتصادية التي يستخدمها الاقتصاديون لتبسيط شرح وتفهم الكيفية التي تتم بها المفاضلة والاختيار بين بدائل الإنتاج المتنافسة على الموارد المحدودة في الاقتصاد.

الفروض الأساسية لنموذج منحنى إمكانيات الإنتاج

- الاقتصاد ينتج سلعتين فقط، الغذاء (F) والكساء (C).

- الاقتصاد يملك عدد ثابت من العمال وهو المورد الوحيد اللازم للإنتاج.
- المستوى التقني ثابت لا يتغير أي ليس هناك أي تطور تقني.
- مورد العمل يستخدم استخداما كاملاً وكفؤ في الإنتاج.
- و**الشكل (٢-١)** يصور إمكانيات الإنتاج في هذا الاقتصاد بيانياً بقياس الإنتاج من الغذاء (F) على المحور الأفقي والإنتاج من الكساء (C) على المحور الرأسي.

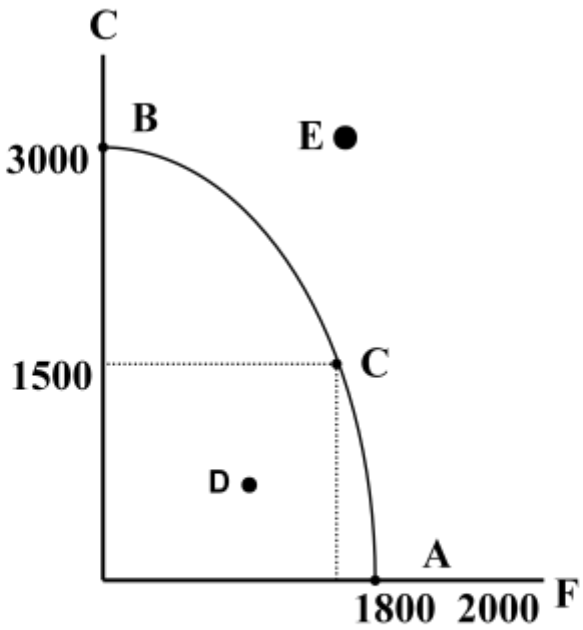

الشكل (٢-١): منحنى إمكانيات الإنتاج يوضح مستويات الإنتاج الممكن والكفء مثل C والإنتاج الممكن وغير الكفؤ مثل D ومستوى الإنتاج غير الممكن مثل النقطة E.

- (A) تمثل أقصى إنتاج ممكن من (F).
- (B) تمثل أقصى إنتاج ممكن من (C).
- (C) تشير إلى إنتاج ممكن وتتحقق معه الكفاءة في الإنتاج.

الدليل على تحقق الكفاءة في الإنتاج أن المجتمع في هذه الحالة غير قادر على إعادة تخصيص مورد العمل ليحصل على إنتاج أكبر من أحد السلعتين إلا إذا تم ذلك على حساب خفض إنتاج السلعة الأخرى.

- (D) تشير إلى توليفة إنتاجية ممكنة من السلعتين لا تحقق الكفاءة في الإنتاج. فعند (D) هناك وحدات عاطلة من مورد العمل أو أنها مستغلة بالكامل ولكن بطريقة غير كفؤة.

- (E) تشير إلى مستويات من الإنتاج لا يمكن لهذا الاقتصاد تحقيقها في ظل فرضية ثبات مورد العمل وثبات المستوى التقني.

سبب تحدب منحنى إمكانيات الإنتاج هو اختلاف المهارات الإنتاجية للعمال.

- و**الجدول (٢-١)** يوضح مفهوم تكلفة الفرص البديلة استنادا إلى بيانات افتراضية عن الخيارات المتاحة لإنتاج توليفات مختلفة من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية.

جدول (٢-١): إمكانيات الإنتاج البديلة للسلع الاستهلاكية والإنتاجية بالمليون وحدة

الخيارات	وحدات من السلع الاستهلاكية	وحدات من السلع الإنتاجية
ا	٠	١٠
ب	١	٩
ج	٢	٧
د	٣	٤
م	٤	٠

النمو الإقتصادي

إن استمرار النمو الاقتصادي أمر مرهون بإمكانية تحقيق كل من :

- تنمية الموارد باستصلاح الأراضي أو تنمية الموارد النفطية وتنمية كل من رأس المال البشري ورأس المال المادي.
- التقدم التقني، ويتم بالاستثمار في البحوث والتطوير بهدف استخدام تقنيات أحدث في الإنتاج.

ويظهر النمو الاقتصادي بيانياً بانتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج في **الشكل (٢-٢)**.

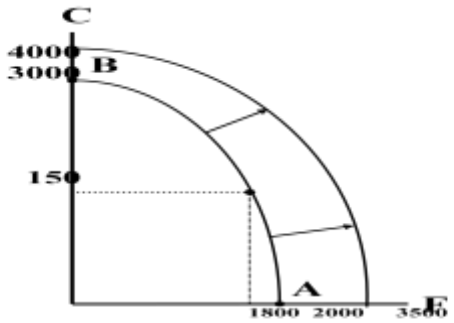

الشكل(٢-٢): ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج في حالة النمو الاقتصادي الذي ينتج عن زيادة رصيد الاقتصاد من الموارد خاصة الرأسمالية أو بالتقدم التقني.

التدفق الدائري للإنتاج والدخل

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لبلد معين على تدفق الدخل والإنتاج بين القطاعات الرئيسية الأربعة. ولأجل التبسيط نبدأ باقتصاد افتراضي من قطاعين، قطاع منتجين وقطاع مستهلكين يتم التبادل بينهما عن طريق أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع والخدمات، بافتراض عدم الادخار. وتمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي، كما يتضح من **الشكل (٢-٣)**.

دور القطاع الحكومي

يتمثل تأثير دور الحكومة في تأثير كل من الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب والرسوم، والإنفاقات التي تقوم بها في مختلف المجالات.

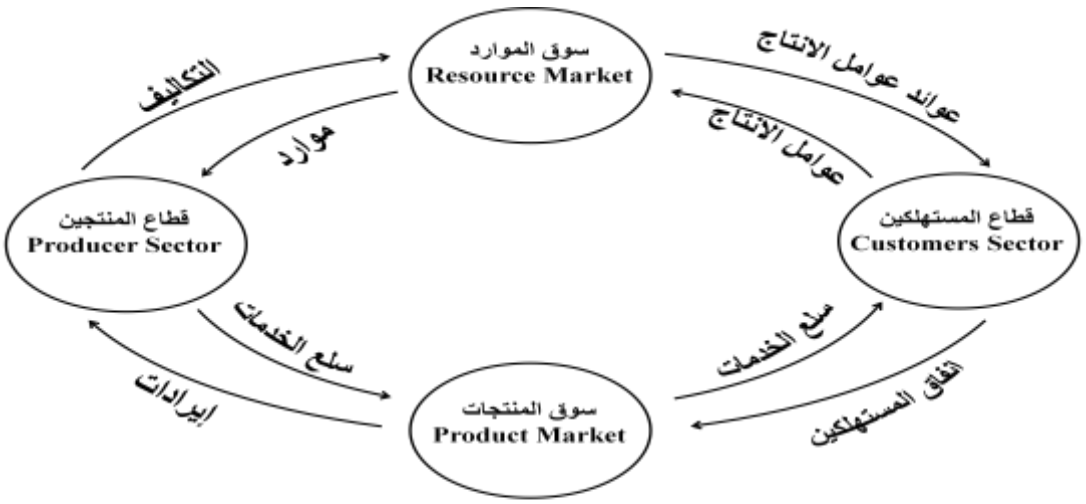

الشكل (٢-٣): التدفق الدائري للإنتاج والدخل، حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي أو عوائد عوامل الإنتاج (لافتراض عدم الادخار) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين.

حالة السلع والخدمات العامة

السلع العامة هي تلك التي تستهلك جماعياً ومتى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع بدون مقابل ولا يمكن حرمان أحد من استهلاكها.

حالة التأثيرات الخارجية

هي الحالات التي يترتب على النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي فيها آثار خارجية نافعة كما في حالة التعليم وما يترتب عليه من فوائد للمجتمع، أو آثار خارجية ضارة كما في حالة المصنع الذي يتسبب في التلوث البيئي.

حالة الاحتكار الطبيعي

وهي حالة انفراد منشأة كبيرة واحدة بالسوق وغياب المنافسين نتيجة لتمتع هذه المنشأة بخاصية تناقص تكلفة إنتاج الوحدة باستمرار مع التوسع في الإنتاج.

المحاضرة الثالثة

الحسابات القومية والنموالإقتصادي

- **الناتج المحلي الإجمالي:**

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product – GDP) القيمة السوقية (بالأسعار الجارية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وفي فترة زمنية معينة.

- يعتبر الإنتاج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي واتجاه وسرعة نموه.
- **القيمة السوقية:**نحصل على القيمةالسوقية (Market Value) لأي سلعة أو خدمة بضرب الكمية المنتجة في سعرها الجاري في السوق، ويطلق على النتاج المقوم بالأسعار الجارية، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (Current Price GDP) أي الناتج المحلي الإسمي (Nominal GDP).
- **السلع والخدمات النهائية (Final Goods):**

تضم كل من السلع الاستهلاكية والصادرات والسلع الاستثمارية بالإضافة إلى الزيادة في المخزون من السلع المختلفة.

- **السلع الوسيطة** (Intermediate Goods) :

هي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة لتستخدمها منشاة أخرى كعنصر إنتاج (Input) في إنتاج سلعة أو خدمة نهائية أخرى.

- **الاحتساب المزدوج :**

إذا احتسبت قيمة السلع الوسيطة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تحتسب مرتين، مرة كسلعة وسيطة ومرة أخرى كجزء من قيمة السلعة النهائية. ويعرف ذلك بالاحتساب المزدوج (Double Counting)، ويتسبب في تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق حقيقته.

- **طريقة القيمة المضافة:**

ولتجنب الوقوع في خطأ الاحتساب المزدوج، تستخدم طريقة القيمة المضافة (Value Added)، حيث يتم تجميع القيمة المضافة (قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة) في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. والقيمة الإجمالية المضافة من السلع الوسيطة هي قيمة السلعة النهائية. فالقيمة المضافة مقياس آخر للناتج المحلي الإجمالي. (جدول ١-١).

مراحل الإنتاج (١)	قيمة الإنتاج (٢)	القيمة المضافة (٣)
١. القمح	٢٠٠	٢٠٠
٢. الطحين	٣٠٠	١٠٠
٣. الخبز	٤٠٠	١٠٠
المجموع	٩٠٠	٤٠٠

- **السلع والخدمات المنتجة محلياً:**
- لقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي يتم احتساب قيمة السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة خلال فترة زمنية معينة وهي سنة عادة، فقط داخل الحدود الجغرافية للدولة.
- أما عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم إنتاجها في سنوات سابقة فلا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.
- **التدفق الدائري للإنتاج والدخل:**

لتفهم أداء الاقتصاد الكلي وما يتأثر به من عوامل داخلية وخارجية، يستخدم نموذج مبسط لاقتصاد مغلق يتكون من قطاعين اثنين فقط، هما القطاع العائلي (Household Sector)، وقطاع منشآت الأعمال (Business Sector)، وللتبسيط نفترض أن القطاع العائلي لا يدخر بل ينفق كل ما يحصل عليه من دخل. (الشكل ١-١).

- **شرط توازن الاقتصاد الكلي:**

التوازن الاقتصادي هو حالة من الاستقرار، حيث تنعدم القوى الدخلية الدافعة للتغيير. ويتحقق توازن الاقتصاد الكلي في نموذج التدفق الدائري للدخل والإنفاق عندما يتعادل الدخل (Y) مع الإنفاق الذي يقتصر في هذا النموذج على الإنفاق الاستهلاكي (C). لذلك، يكون الاقتصاد في حالة توازن دائم نتيجة لافتراض عدم وجود المدخرات.

إذا افترضنا أن القطاع العائلي يدخر جزء من دخله، فستكون هذه المدخرات متاحة عن طريق القطاع المالي (البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى) لقطاع الأعمال لتمويل الاستثمار (I). وفي هذه الحالة يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عندما يتعادل الدخل مع إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، أي عندما تكون (Y = C + I).

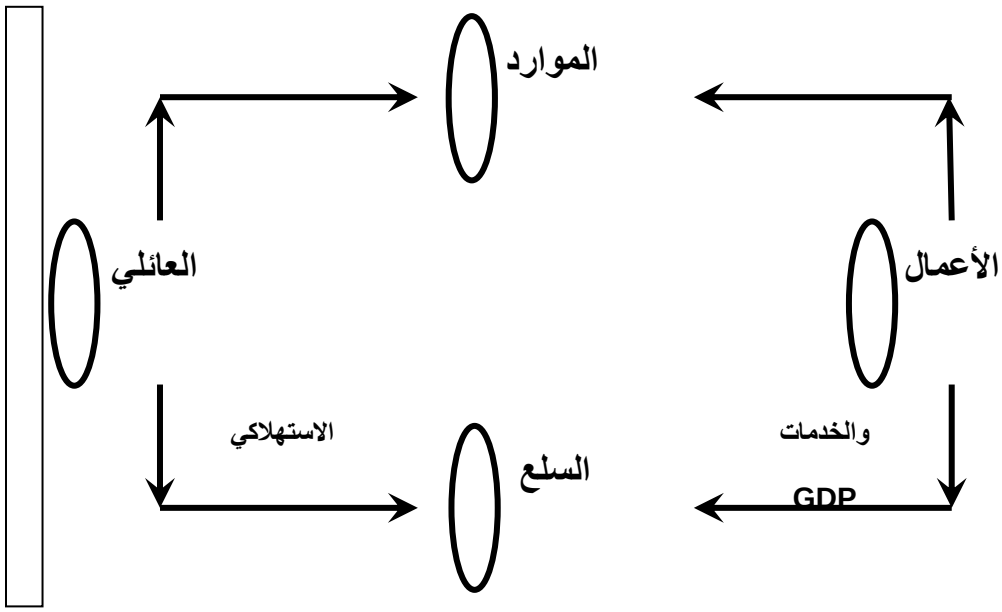

الشكل أعلاه التدفق المالي للدخل من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي والإنفاق من القطاع العائلي إلى قطاع الأعمال، والتدفق المادي للناتج المحلي الإجمالي من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي وتدفق الموارد من القطاع العائلي إلى قطاع الأعمال.

الإنفاق الحكومي:

يؤثر الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الطلب الكلي. ويقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين : الإنفاق الجاري (Current Expenditure)، والإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure).

صافي الصادرات من السلع والخدمات:

يقصد بالصادرات (Exports) ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم بيعه إلى الأقطار الأخرى. أما الواردات (Imports) فهي السلع والخدمات التي يتم جلبها من الخارج. ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات (X-M)، صافي الصادرات (Net Exports)، أو التجاري (Balance of Trade).

يتضح من السابق أن المنشآت تقوم ببيع الناتج المحلي الإجمالي للمستهلكين من خلال أسواق السلع. وينفق المستهلكون ما يعادل قيمة الناتج على شرائه. ولما كان القطاع العائلي في هذا النموذج لا يدخر، فإن الإنفاق يتعادل أيضاً مع الدخل.

أي أن كل دينار من الناتج يولد دخولاً تعادله لأفراد المجتمع ويؤدي إلى إنفاق إجمالي بمقدار الدينار أيضاً في غياب الادخار، وبالتالي يكون :

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) = إجمالي الإنفاق = إجمالي الدخل المحلي.

لذا، فإنه من الممكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق هي:

(١) طريقة الناتج. (٢) طريقة الإنفاق. (٣) طريقة الدخل.

طريقة الناتج:

يتم في طريقة الناتج (Product Method) جمع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة، ويتم تقدير الناتج بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة في سعر الوحدة منها السائد في أسواق التجزئة.

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع [السعر × الكمية] لجميع السلع والخدمات النهائية

طريقة الدخل:

يقاس الناتج المحلي بطريقة الدخل (Income Method) بجمع الدخول المتحققة لأفراد المجتمع لقاء مساهمتهم في الإنتاج مضافاً إليها الضرائب غير المباشرة وإهلاكات الأصول الثابتة (Capital Depreciation) ومطروحاً منها الإعانات الحكومية غير البماشرة (Indirect Government Subsidies). الجدول (١-٢).

طريقة الإنفاق:

يوضح الجدول (١-٣) كيفية قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق (Expenditure Method)، وتم ذلك بجمع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية الجديدة أو الإنفاق على GDP من قبل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق المعادلة أدناه:

$$GDP = C + I + G + X - M$$

حيث :

- **(C) : الإنفاق الاستهلاكي.**
- **: الإنفاق الاستثماري.**
- **(G) : الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات.**
- **(X) : الصادرات.**
- **(M) : الواردات.**

جدول (١-٣) : الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل

بنود الدخل	الدخل	GDP%
دخول العاملين	٤,٩٨١	٥٨,٥
صافي الفائدة	٤٤٩	٥,٣
دخل الإيجارات	١٦٣	١,٩
أرباح الشركات	٨٢٥	٩,٧
دخول المالكين للأعمال الصغيرة	٥٧٧	٦,٨
زائد الضرائب غير المباشرة	٨٠٨	٩,٥
ناقصاً الإعانات غير المباشرة	-٢٠٠	-٢,٣
إهلاكات الأصول الثابتة	٩٠٨	١٠,٦
الناتج المحلي الإجمالي	٨,٥١١	١٠٠

جدول (١-٣) : الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق

(الإنفاق بملايين الدينارات في سنة ٢٠٠٣)

بنود الإنفاق	**الإنفاق**	**GDP%**
الإنفاق الإستهلاكي	٥,٨٠٨	٦٨,٢
الإستثمار الخاص	١,٣٦٧	١٦,١
الإنفاق الحكومي	١,٤٨٧	١٧,٥
صافي الصادرات	-١٥١	-١,٨
النتاج المحلي الإجمالي	٨,٥١١	١٠٠,٠٠

الناتج القومي الإجمالي:

يشمل الناتج القومي الإجمالي (Gross National Product – GNP) العربي على قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل الأفراد والشركات العربية، سواء تم الإنتاج في داخل أو خارج أقطار الوطن العربي. فالأرباح المتحققة للاستثمارات العربية في الخارج جزء من الناتج القومي الإجمالي العربي، بينما لا تعتبر الأرباح المتحققة للشركات الأجنبية العاملة في الأقطار العربية جزءاً من الناتج القومي الإجمالي العربي. من المتوقع أن يكون الناتج القومي الإجمالي العربي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي العربي طالما كانت عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في أقطار الوطن العربي أقل من عوائد عناصر الإنتاج العربية في الخارج حيث أن :

GNP = GDP + NFI

الدخل المحلي الصافي:

يتم التوصل إلى الدخل المحلي الصافي بعد إضافة الإعانات غير المباشرة واستبعاد الضرائب غير المباشرة. أي طرح صافي الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الصافي أي أن :

NDI = NDP - NIT

الناتج القومي الصافي:

يقاس الناتج الإجمالي الصافي بالفرق بين الناتج القومي الإجمالي وإهلاكات الأصول الثابتة أي أن :

NNP = GNP - Depreciation

الدخل الشخصي:

يتم التوصل إلى الدخل الشخصي بالطريقة التالية:

لدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي) + (مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام).

الدخل الشخصي المتاح:

الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الذي يملك الأفراد حق التصرف فيه بالإنفاق أو الادخار. ويحسب الدخل الشخصي المتاح بطرح ضريبة الدخل الشخصي من الدخل الشخصي، أي أن :

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي

ويوضح الجدول (١-٤) صيغة مبسطة لكيفية التوصل إلى مفاهيم الدخل المختلفة، ابتداء من الناتج المحلي الإجمالي وانتهاء بالدخل الشخصي المتاح، وتوزيعه بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار، وذلك استناداً إلى بيانات تقديرية لاقتصاد الوطن العربي في سنة ٢٠٠٤.

تغيرات الأسعار وتقدير الناتج الحقيقي :

لا يقتصر التحليل الاقتصادي على دراسة التغيرات الاقتصادية في فترة زمنية معينة، بل يتعداه إلى دراسة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ بين فترة زمنية وأخرى.
وذلك لمعرفة العوامل التي تؤدي إلى مثل هذه التقلبات، وكذلك تحديد مدى التقدم الاقتصادي الذي حققه قطر معين، ونسبة التحسن الذي تحقق في مستوى معيشة الأفراد في هذا القطر خلال فترة معينة.

الجدول (١-٤): المقاييس المختلفة للناتج والدخل لاقتصاد الوطن العربي في سنة ٢٠٠٤

الفقرة	مليار دولار أمريكي
١- الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية	٨٠٠
(NFI)+ صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج	+١٠
٢- الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية	٨١٠
- إهلاك رأس المال الثابت	-١٤
٣- الناتج القومي الصافي	٧٩٦
- الضرائب غير المباشرة	-٥٦
٤- الدخل القومي	٧٤٠
- الضرائب على أرباح الشركات	-١٥
- الأرباح غير الموزعة	-٢٠
- استقطاعات الضمان الاجتماعي	-٥
- دخل الاستثمارات الحكومية	-١٠٠
+ المدفوعات التحويلية	+٢٠
+ الفوائد على الدين العام	+٥
٥- الدخل الشخصي	٦٢٥
- ضريبة الدخل الشخصي	-٥٠
٦- الدخل الشخصي المتاح	٥٧٥
- الإنفاق الاستهلاكي الشخصي	-٤٠٠
- الفوائد على القروض الاستهلاكية	-٨
- صافي تحويلات غير المقيمين	-١٥
٧- الادخار الشخصي	١٤٨

- **الناتج المحلي النقدي والحقيقي:**
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو ما يتم احتسابه بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار عند دراسة التقلبات في رفاه المجتمع.
- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك :**
- يحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقسمة القيمة السوقية لكميات معينة من مجموعة من السلع والخدمات يطلق عليها السلة السوقية لسنة معينة يطلق عليها سنة المقارنة أو السنة الجارية، على القيمة السوقية لذات السلة من السلع والخدمات في سنة الأساس، وهي سنة تتصف الظروف الاقتصادية فيها بالاستقرار يتم اختيارها كنقطة مرجعية، ويضرب الناتج في مائة.

- إذا وقع الاختيار مثلاً على سنة ١٩٩٢ كسنة أساس، أمكن حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة ٢٠٠٠ كالآتي :

قيمة السلع السوقية في سنة (٢٠٠٠)

× ١٠٠

قيمة السلع السوقية في سنة (١٩٩٢)

ويطلق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، ويعتبر مؤشراً هاماً لقياس نسبة التضخم، وبالتالي تحديد الدخل الحقيقي أو القوة الشرائية للدخل النقدي.

ويكتسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة في الحياة العملية بالنسبة لتحديد الأجور والرواتب، خاصة في الأقطار المتقدمة. حيث تزيد الأجور بنسبة الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث يتم حساب الأجر الحقيقي باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلكسوق}} \times ١٠٠$$

كما يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس معدل التضخم في الأسعار. فإذا زاد CPI من ١٢٠ في سنة ١٩٩٠ إلى ١٥٠ في سنة ٢٠٠٠ يكون معدل التضخم (IR) في سنة ٢٠٠٠ كما يلي :

$$\text{معدل التضخم (IR)} = \frac{CPI_{1990}}{}$$

وبالرغم من الاستخدام الواسع للرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس معدل التضخم، إلا أن هناك بعض التحفظات على مدى دقته كمؤشر للتضخم وذلك للأسباب التالية :

- التغيرات في الأنماط الاستهلاكية
- ظهور السلع والخدمات الجديدة
- التحسن في نوعية المنتجات
- تخفيضات الأسعار

مخفض الناتج المحلي الإجمالي:

هو رقم قياسي للأسعار المرجحة بكميات السلع والخدمات. ويعتبر أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، لأنه لا يشتمل فقط على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، بل يشتمل كذلك على أسعار السلع الاستثمارية، وأسعار السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة.

ويوضح الجدول (١-٥) كيفية حساب الناتج المحلي الحقيقي عن طريق تقويم الكميات المنتجة من السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس ١٩٩٢.

ويمكن تحويل الناتج المحلي الإسمي إلى الناتج المحلي الحقيقي لأي سنة باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الإسمي}}{\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي}} \times ١٠٠$$

النمو الاقتصادي: $CPI_{2000} - CPI_{1990}$

يقاس النمو الاقتصادي بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى. ويمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي :

$$\text{معدل النمو الاقتصادي في سنة ٢٠٠٤ = القطاع سوق} \frac{RDGP_{2003} - RGDP_{2004}}{RGDP_{2003} \times ١٠٠} \times ١٠٠$$

كما تستخدم أرقام الناتج الحقيقي في قياس الناتج الحقيقي للفرد، الذي يعتبر مؤشراً لمستوى رفاهية المجتمع. ويقاس الناتج الحقيقي للفرد باستخدام المعادلة التالية :**الناتج المحلي**

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان قطاع}}$$

مآخذ على استخدام معدل الناتج المحلي كمؤشر للرفاهية :

a. إن الناتج المحلي يمثل القيمة النقدية للسلع والخدمات التي يتم تسويقها، لذا فإنه لا يشتمل على السلع والخدمات التي لا يتم تداولها في الأسواق، كالخدمات المنزلية التي تؤديها الزوجة وأعمال الصيانة التي يؤديها الزوج.
b. تتجاهل الطريقة المتبعة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي قيمة وقت الراحة الذي يستمتع به أفراد المجتمع ويسهم في زيادة رفاهيتهم.
c. لا تعكس مقارنة الناتج المحلي للأقطار المختلفة صورة دقيقة لتباين مستويات الرفاهية الاجتماعية لسكان هذه الأقطار.

d. لا تعكس الناتج المحلي الصورة الحقيقية لنمط توزيع الدخل والثروة في المجتمع.
e. لا تأخذ طريقة تقدير الناتج المحلي بعين الاعتبار الآثار البيئية الضارة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية.
f. تختلف المجتمعات من حيث طبيعة وحدة المشكلات الاجتماعية التي تواجهها.
g. لا يعكس تقدير الناتج المحلي الإجمالي الآثار السلبية للسلع التي تنتجها الأنشطة غير القانونية.
h. أن معدل الدخل الفردي المقوم بالأسعار الجارية لم يعد مؤشراً دقيقاً لأغراض الم أن معدل الدخل الفردي المقوم بالأسعار الجارية لم يعد مؤشراً دقيقاً لأغراض المقارنات الدولية وذلك لاختلاف مستويات تكاليف المعيشة بين الدول.

المحاضرة الرابعة

البطالة والدورة ألإقتصادية

أنواع البطالة

البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment)

تكون البطالة الاحتكاكية عادة قصيرة الأمد، وتشمل الأشخاص العاطلين عن عمل بصورة مؤقتة أو موسمية بسبب عملية تغيير الوظائف أو البحث عن فرص عمل أفضل.

البطالة الهيكلية (Structural Unemployment)

تعزى في الغالب إلى:

التقدم التقني وإحلال الآلة محل اليد العاملة

التراجع في إنتاج بعض الصناعات، بسبب المنافسة الدولية.

البطالة الدورية (Cyclical Unemployment)

هي البطالة الناتجة عن الدورات الاقتصادية (Business Cycles)

وتنشأ الدورة الاقتصادية عن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (Actual RGDP) حول الناتج الممكن (Potential RGDP)، وهو الناتج الذي يمكن تحقيقه عند التوظف الكامل للقوى العاملة.

وتعزى أسباب هذه البطالة إلى فترات الانتعاش الانكماش التي يمر بها الاقتصاد.

تكاليف البطالة

نوعان من التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة للبطالة:

التكاليف الاقتصادية:

فقدان المجتمع لذلك الإنتاج من السلع والخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه.

والتكاليف الاجتماعية:

تدني المستوى المعيشي بسبب انخفاض الدخول أو فقدانها بالكامل، وانتشار الفقر، وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات الجريمة، ونشوب الصراعات الطبقية.

قياس البطالة

الجدول رقم (4-1): عدد السكان وقوة العمل الفاعلة والبطالة في قطر معين		
	مليون نسمة	
1- عدد السكان	22	
2- ناقصا من هم دون عمر (16) سنة	10-	
3- ناقصاً من هم فوق عمر (65) سنة	6-	
4- عدد السكان في عمر العمل	6	[(3+2)-1]=4
5- ناقصاً عدد المشاركين في القوى العاملة	1.5-	
6- قوة العمل الفاعلة	4.5	(5)-(4)=6
7- ناقصا عدد العاملين فعلاً	3.5-	
8- عدد العاطلين عن العمل*	1.0	(7)-(6)=8

* أي الأشخاص الذين هم في عمر العمل من القادرين والراغبين في العمل، إلا انهم لا يجدون فرصاً للعمل.

نسبة البطالة = عدد الأشخاص العاطلين × ١٠٠

قوة العمل الفاعلة

نسبة المشاركة في قوة العمل = قوة العمل الفاعلة × ١٠٠

عدد السكان في عمر العمل

نسبة الاستخدام إلى السكان = عدد الأشخاص العاملين × ١٠٠

عدد السكان في عمر العمل

الدورات الاقتصادية

أسباب حدوث التقلبات الاقتصادية:

(١) التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

(٢) التغير في معدلات البطالة، أو الاستخدام.

(٣) التغير في المستوى العام للأسعار.

مراحل الدورات الاقتصادية:

(١) مرحلة الركود، أو الانكماش

(٢) مرحلة الكساد

(٣) مرحلة الانتعاش

(٤) مرحلة الرفاهية

مراحل الدورة الاقتصادية

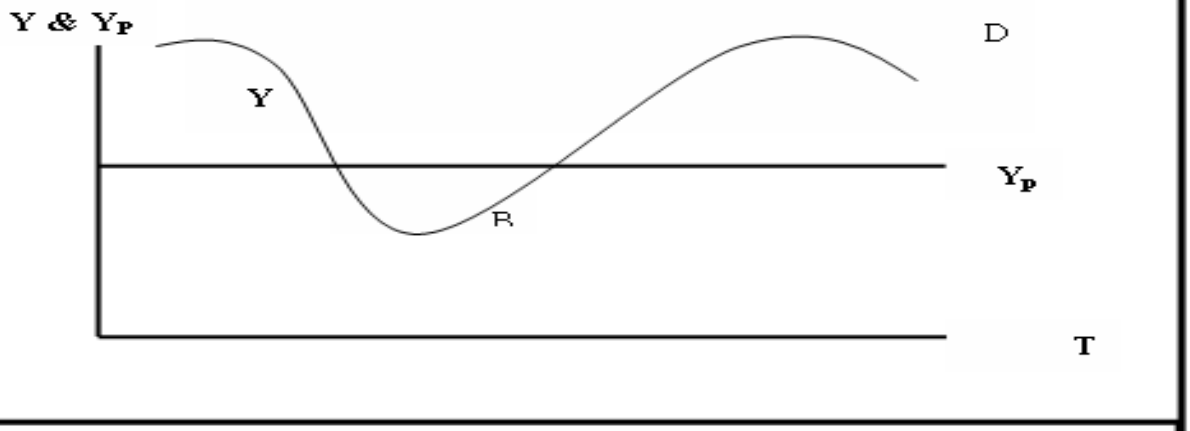

الشكل (4-1): يوضح مراحل الدورة الاقتصادية حيث يتقلب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y عبر الزمن T حول الناتج الممكن عند الاستخدام الكامل Y_P.

نظريات الدورات الاقتصادية

(١) النظرية الماركسية

تعتبر الدورات الاقتصادية من الظواهر الملازمة للنظام الرأسمالي، تمتد جذورها في أعماق علاقات الإنتاج ونظام التبادل في السوق الرأسمالي الحر.

(٢) نظرية تشومبيتر

فسرت الدورات الاقتصادية بنظرية الإبداعات (Innovations). حيث ترى أن الإبداعات والمخترعات الجديدة تأتي في موجات متلاحقة على فترات تطول أحياناً لعدة سنوات، تسبب ظهور الدورات الاقتصادية.

(٣) النظرية الكينزية

تعتبر التوقعات (Expectations) المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية. حيث تؤدي التوقعات إلى التغير في مستوى الاستثمار، ومن ثم التقلبات الاقتصادية.

(٤) النظرية النقدية

يعتقد دعاة هذه النظرية، وفي مقدمتهم ملتون فريدمان (Milton Friedman)، أن التقلبات في كمية النقود هي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية.

(٥) نظرية التوقعات الرشيدة

يقصد بهذه النظرية إمكانية التنبؤ في ضوء المعلومات المتاحة. فاستناداً إلى النظرية الكلاسيكية الجديدة ، تعتبر التقلبات غير المتوقعة في الطلب الكلي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية.

النظرية العامة للعرض الكلي والطلب الكلي

تعتبر النظريات الخمس السابقة حالات خاصة بالنسبة لنظرية أكثر شمولاً وهي نظرية التوازن العام بين العرض الكلي والطلب الكلي. حيث يمكن حدوث الركود الاقتصادي بسبب انخفاض العرض الكلي. بينما اعتبرت النظريات السابقة صدمات جانب العرض الكلي كحالات نادرة الحدوث، وأن من الأرجح أن تكون تقلبات الطلب الكلي هي المسبب الأهم للدورات الاقتصادية.

الخامسة المحاضرة

العرض الكلي والطلب الكلي

العرض الكلي

العوامل المحددة للعرض الكلي

تعتمد كمية الناتج المحلي الإجمالي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة على العوامل الثلاثة التالية:-
كمية العمل
كمية رأس المال
المستوى التقني السائد
ويمكن التعبير عنها بدالة الإنتاج الضمنية التالية:-

$$Y= f(L,K,T)$$

كمية العمل (L)، وكمية رأس المال (K) والتقنية المتاحة (T)

العرض الكلي في الأمد البعيد:

يقاس بكمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل. ويعادل الناتج المحلي الإجمالي الكامن أو الممكن، عند ثبات كل من كمية رأس المال، والمستوى التقني.

والناتج في المدى البعيد مستقل عن مستوى الأسعار، نتيجة لتغير الأسعار والأجور بذات النسبة، مما يجعل الأرباح الحقيقية ثابتة رغم تغير مستوى الأسعار. ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي.

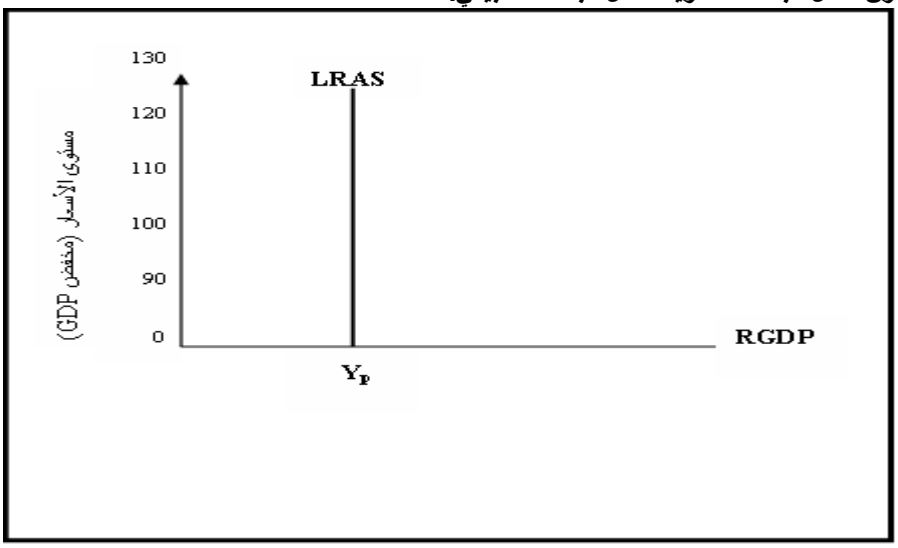

العرض الكلي في الأمد القريب

الأمد القريب هو الفترة الزمنية التي يتغير فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبصفة مؤقتة فيزيد أو ينقص عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن.

يفسر ذلك بتوفر المعلومات عن زيادة مستوى الأسعار للمنشآت، وعدم توفرها للعمال، فتزيد الأرباح الحقيقية ويزيد الناتج مع زيادة الأسعار، والعكس في حالة انخفاضها.

وفي المدى القريب، يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي، نتيجة لجهل العمال بالتغيرات في مستوى الأسعار والأجور الحقيقية.

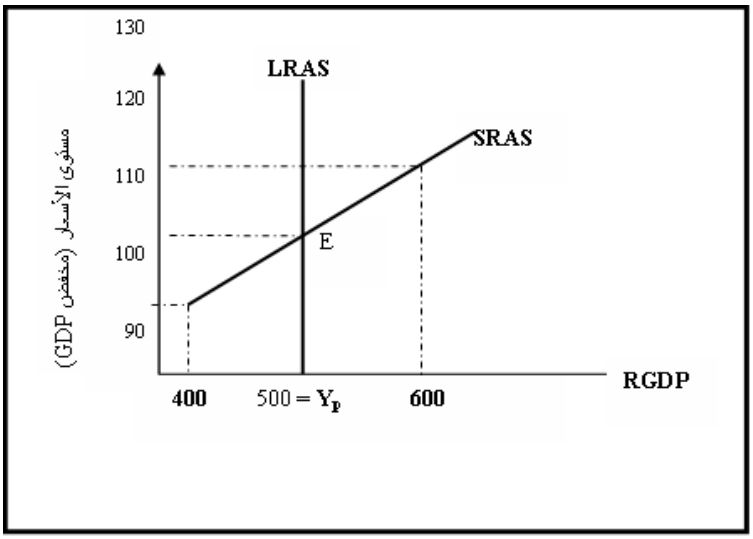

يقاس الطلب الكلي بالإنفاق الكلي وفق المعادلة:

$$Y = C + I + G + X - M$$

الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)، والإنفاق الاستثماري الخاص (I)، والإنفاق الحكومي (G)، وصافي الصادرات (X- M).
ويعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل هي بالأساس محددات مكوناته، من أهمها:
مستوى الأسعار
التوقعات
السياسات المالية والنقدية
متغيرات الاقتصاد العالمي

محددات الطلب الكلي

مستوى الأسعار

كلما ارتفع مستوى الأسعار، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، انخفضت كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة.
وتعزى العلاقة العكسية بين (RGDP) ومستوى الأسعار إلى كل من:
(١) تأثير الثروة
(٢) تأثير الإحلال

التوقعات

تؤدي الزيادة في الدخل المتوقع في المستقبل إلى زيادة الرغبة في الإنفاق أي قلة الرغبة في الادخار في الوقت الحاضر، وبالتالي زيادة الطلب الكلي.
يؤدي ارتفاع معدل التضخم المتوقع في المستقبل إلى التعجيل بالشراء وزيادة الطلب الكلي في الوقت الحاضر .
تؤدي الزيادة في الأرباح المتوقعة في المستقبل إلى زيادة استثمارات منشآت الأعمال في الوقت الحاضر بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لمنشآتهم، وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

السياسات الاقتصادية

١. **السياسة المالية:**

أي تحكم الحكومة في كل من الضرائب والإنفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

أدوات السياسة المالية:

الإنفاق الحكومي، وتأثيره إيجابي على الطلب الكلي

الضرائب، وتأثيرها سلبي على الطلب الكلي.

٢. السياسة النقدية:

أي تحكم البنك المركزي في عرض النقود بقصد التأثير على الاقتصاد القومي وتحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد.

أدوات السياسة النقدية:

كمية النقود في الاقتصاد، وتأثيرها إيجابي على الطلب الكلي

سعر الفائدة، وتأثيره سلبي على الطلب الكلي

متغيرات الاقتصاد العالمي

وتؤثر على الطلب الكلي من خلال عاملين:

سعر صرف العملة الوطنية، وتأثيره سلبي

ومستوى الدخل في الدول الأخرى، وتأثيره إيجابي

يعد الإنفاق الاستهلاكي أكبر مكونات إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد، ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي في أي دولة .

دالة الاستهلاك: وفق نظرية الدخل المطلق لكينز

للاستهلاك دالة موجبة في الدخل في الصيغة:

$$C = a + bY$$

حيث أن (C)الإنفاق الاستهلاكي و (Y) الدخل الحقيقي،

(a) فتمثل الاستهلاك المستقل عن الدخل (Autonomous Consumption)،

(b)هي ميل دالة الاستهلاك، ويطلق عليها الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume-MPC). حيث أن:

(1> b >0).

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

جدول رقم (٥-١):العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار بالدينار

(7) الميل الحدي للادخار $s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$	(6) الميل الحدي للاستهلاك $b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$	(5) الميل المتوسط للادخار 1÷3	(4) الميل المتوسط للاستهلاك 1÷2	(3) الادخار S	(2) الاستهلاك C	(1) الدخل القابل للأنفاق Y
0.30	0.70	-0.15	1.15	-60	460	400
0.30	0.70	-0.06	1.06	-30	530	500
0.30	0.70	0	1.00	0	600	600
0.30	0.70	0.04	0.96	30	670	700
0.30	0.70	0.07	0.93	60	740	800
0.30	0.70	0.10	0.90	90	810	900
0.30	0.70	0.12	0.88	120	880	1000
0.30	0.70	0.14	0.86	150	950	1100
0.30	0.70	0.15	0.85	180	1020	1200

يقيس الميل الحدي للاستهلاك، التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد.
ويمكن أن يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

يقيس الميل الحدي للادخار التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد، ويعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$MPS = s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

ونجد أن: MPC+MPS = 1

يعتبر الاستثمار المكون الثاني المكمل للاستهلاك في النموذج المبسط للطب الكلي في اقتصاد المغلق.

والمقصود بالاستثمار، الإنفاق الاستثماري الحقيقي أو الثابت، الذي ينطوي على استحداث أو شراء أصول رأسمالية أو إنتاجية (آلات ومعدات ومباني ...) جديدة، تضيف إلى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

ويجب التمييز هنا بين:

الاستثمار المستقل، وهو الاستثمار المستقل عن التغير في الدخل، مثل الاستثمار الإحلالي اللازم لاستبدال الأصول الهالكة، الذي لا يضيف للطاقة الإنتاجية.

الاستثمار التابع وهو الاستثمار الذي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على مستوى الدخل، أي الاستثمار استجابة للزيادة في الطلب الكلي أو الدخل (GDP)، الذي يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية.

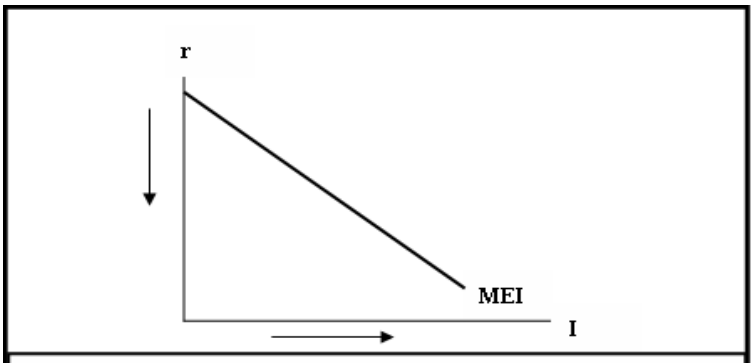

الشكل (5-5): يوضح منحنى الطلب على الاستثمار أو منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال، ويلاحظ معدل العائد المتوقع يتناقص بزيادة حجم الاستثمار، حيث يتم الاستثمار في المشروعات ذات العائد المرتفع أولاً، ولزيادة الاستثمار بعد ذلك تنفذ المشروعات ذات العائد الأقل فالأقل.

تتلخص العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار في:

(١) الطلب المتوقع

(٢) التقدم التقني

(٣) تكاليف الإنتاج

(٤) رصيد رأس المال

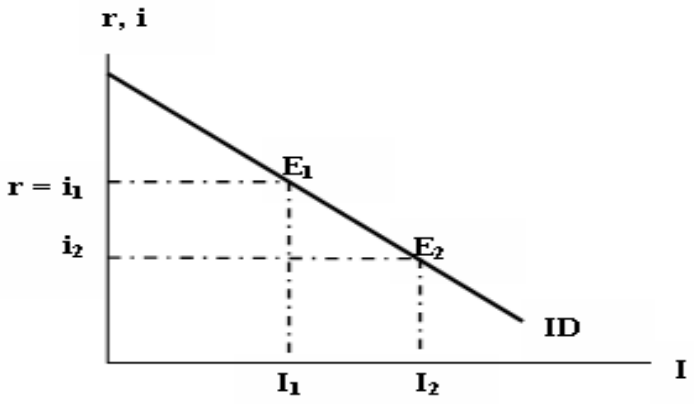

الشكل (5-6): يوضح منحنى الطلب على الاستثمار(ID)، حيث يتحدد حجم الاستثمار بتعادل سعر الفائدة (i) ومعدل العائد على الاستثمار(r). فعند سعر الفائدة المرتفع نسبياً (i_1) يكون الاستثمار المطلوب هو (I_1)، وعند انخفاض سعر الفائدة إلى (i_2) يزيد الاستثمار إلى (I_2).

المحاضرة السادسة

توازن ألإقتصاد الكلي

ليتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي.
يقاس الطلب الكلي بإجمالي الإنفاقات، والتي تشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الحكومي بالإضافة إلى صافي الصادرات. ويقاس العرض الكلي بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- **تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين:**

يتحقق شرط التوازن في الاقتصاد المغلق بتعادل العرض الكلي (الدخل) مع الطلب الكلي (الإنفاق). وفي النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي **(Y)** مع الطلب الكلي، المكون من الإنفاق الاستثماري المخطط **(I_a)** والإنفاق الاستهلاكي المخطط **(C)**.
ويفترض ان الاستهلاك يعتمد على الدخل وتمثله الدالة الخطية التالية :

$$C = C_a + bY$$

ويتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج عندما يكون :

$$Y = C + Ia$$

وبإعادة صياغة المعادلة السابقة نجد أن:

$$Y - C = Ia$$

$$S = Ia$$

أي أن لشرط توازن الاقتصاد المغلق صياغة بديلة وهي تعادل الادخارمع الاستثمار.
ومن خلال تتبع الأرقام الافتراضية في الجدول (٤-١) تتضح العلاقة بين المتغيرات المحددة للتوازن الاقتصادي.
ومن خلال الجدول يلاحظ أن التغير غير المخطط يحدث في مخزون السلع في حالات عدم توازن الاقتصاد، فيزيد المخزون في حالات زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي وينقص في حالات زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي. وفي الشكل (٤-١) في الجزء **(A)**، يقاس الناتج أو الدخل على المحور الأفقي، ويقاس الإنفاق على المحور الرأسي.

جدول (٤-١) : تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد المغلق

(١) الدخل	(٢) مستوى الاستخدام بالمليون	(٣) الإنفاق الاستهلاكي المخطط	(٤) الادخار المخطط	(٥) الإنفاق الاستثماري المخطط	(٦) الطلب الكلي	(٧) التغير غير المخطط في المخزون
Y	L	C	S	Ia	C + Ia	
400	2	430	-30	30	460	-60
450	2.5	450	0	30	480	-30
500	3	470	30	30	500	0
550	3.5	490	60	30	520	+30
600	4	510	90	30	540	+60
650	4.5	530	120	30	560	+90

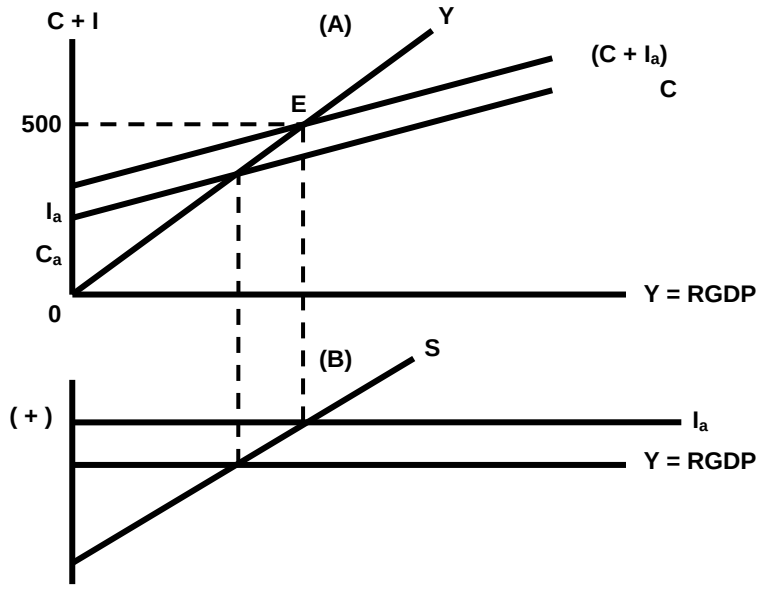

الشكل (٤-١) : يتحقق توازن الاقتصاد عند دخل قدره ٥٠٠ مليون دينار، وعندما يتعادل الدخل مع الإنفاق في الجزء العلوي (A) من الشكل أعلاه، ويتعادل عنده كذلك الادخار والاستثمار في الجزء السفلي (B) من الشكل. أما النقطة (D) في الشكل العلوي فتقابلها في الشكل السفلي نقطة تعادل الاستهلاك والدخل، حيث يكون الادخار مساوياً للصفر.

مضاعف الإنفاق:

في هذا النموذج إذا زاد الاستثمار المستقل بقدر معين يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل الإجمالي، وتؤدي الزيادة في الدخول إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي لاعتماده على الدخل، وبذلك تتولد دخولاً جديدة، ينتج عنها زيادات متتالية في الاستهلاك. وتستمر هذه الموجات المتلاحقة من الإنفاق والزيادة في الدخل حتى يصل الاقتصاد إلى توازن جديد يكون عنده الادخار المخطط مساوياً للاستثمار المخطط.
ولقياس أثر الزيادة في أي من الإنفاقات المستقلة عن الدخل نشتق أولاً مضاعف الإنفاق المستقل **(Expenditure Multiplier)**، فيكون شرط توازن الاقتصاد في اقتصاد مغلق من قطاعين، أي في غياب القطاع الحكومي والقطاع الخارجي على النحو التالي :

$$Y = C + I_a$$

حيث أن:

$$C = Ca + bY$$

$$I = Ia$$

من المعادلات السابقة نجد أن:

$$Y = \frac{1}{1-b}(C_a + I_a)$$

ولمعرفة أثر التغير في الإنفاقات المستقلة على الدخل المحلي الإجمالي في الاقتصاد، يمكن إعادة كتابة المعادلة أعلاه في صيغة التغير التالية:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta C_a + \Delta I_a)$$

ففي حالة زيادة الاستهلاك المستقل مع بقاء الاستثمار ثابتاً تتقلص الصيغة اعلاه إلى:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta C_a)$$

واستناداً إلى الصيغة اعلاه يمكن كتابة معادلة المضاعف على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta C_a} = \frac{1}{1-b}$$

وكذلك الحال بالنسبة لأثر التغير في الاستثمار المستقل على الدخل حيث نجد أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{1-b}$$

وتتضح طريقة عمل مضاعف الاستثمار المستقل من خلال الجدول (٤-٢).

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات:

القطاعات الثلاثة هي: القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي. ولنفترض أن الحكومة قد فرضت ضريبة نسبية (Proportional Tax) بمعدل (t) من الدخل الشخصي، كما نفترض أن الاستثمار ما زال مستقلاً عن الدخل، وأن الإنفاق الحكومي هو الآخر مستقل عن الدخل. يمكن في هذه الحالة صياغة شروط توازن الاقتصاد كما يلي :

جدول (٤-٢) : أثر مضاعف الاستثمار على الدخل

الجولة	الزيادة في الاستثمار (مليون دينار)	الزيادة في الاستهلاك (مليون دينار)	الزيادة في الادخار (مليون دينار)	الزيادة في الدخل (مليون دينار)
١	١٠٠			١٠٠
٢	--	٨٠	٢٠	٨٠
٣	--	٦٤	١٦	٦٤
٤	--	٥١,٢٠	١٢,٨٠	٥١,٢٠
٥	--	٤٠,٩٦	١٠,٢٤	٤٠,٩٦
٦	--	٣٢,٧٧	٨,١٩	٣٢,٧٧
٧	--	٢٦,٢٠	٦,٥٥	٢٦,٢١
٨	--	٢٠,٩٧	٥,٢٤	٢٠,٩٧
٩	--	١٦,٧٨	٤,١٩	١٦,٧٨
وهكذا تستمر هذه الأصداء حتى يصل الاقتصاد إلى حالة توازن جديد عند مستوى أعلى من الدخل، وتكون التغيرات النهائية في الدخل والاستهلاك والادخار كما يوضحها السطر التالي :				
المجموع	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٥٠٠

ويمكن وصف الاقتصاد بالمعادلات التالية:

دالة الاستهلاك $C = Ca + b\,(Y-T)$

مقدار الضريبة النسبية $T = t\,Y$

مقدار الإنفاق الحكومي $G = Ga$

دالة الاستثمار $I = Ia$

ويمكن في هذا النموذج صياغة دخل التوازن على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1-b=bt}(C_a + I_a G_a)$$

ومن هذه المعادلة يمكن صياغة مضاعف الإنفاقات المستقلة (M) في ظل الضريبة النسبية على النحو التالي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt}(\Delta C_a - or - \Delta I_a - or - \Delta G_a)$$

حيث أن الاتفاقات المستقلة بين القوسين، وتضم كل من الاستهلاك المستقل والاستثمار المستقل والإنفاق الحكومي وهو أيضاً مستقل عن الدخل في هذا النموذج.
ومن ذلك نجد يمكن صياغة مضاعف الإنفاق المستقل (M) كما يلي:

$$\frac{1}{1-b+bt} = \frac{\Delta Y}{\Delta C_a - or - \Delta I_a - or - \Delta G_a} = M$$

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من أربعة قطاعات:

في هذا النموذج نضيف القطاع الخارجي (الصادرات والواردات). ويفترض في هذا النموذج أن:
الصادرات مستقلة عن الدخل المحلي
الواردات تعتمد على الدخل المحلي، والعلاقة بينهما موجبة.
وللتبسيط نفترض أن كلاً من الاستثمار والإنفاق الحكومي مستقل عن الدخل.
للصادرات والواردات الدالتين التاليتين :

$$X = X_a$$

$$M = ma + m1\ Y$$

شرطي توازن الاقتصاد:

- ✓ **الشرط الأول : تعادل الدخل المحلي الإجمالي مع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن صياغته على النحو التالي :**

$$Y = C + I_a + G_a + X_a - M$$

- ✓ **الشرط الثاني : تعادل مجموع التسربات مع مجموع الحقن أي:**

$$(S + T + M) = (I + G + X)$$

ولا يشترط أن تتساوى مفردات التسرب والحقن لتحقيق توازن الاقتصاد بل يكفي أن تتساوى المجموعتين. وفي هذا النموذج تصاغ معادلة دخل التوازن على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1-b+bt+m_1}(C + I_a + G_a + X_a - m_a]$$

نظرية المعجل للاستثمار:

وفقاً لنظرية المعجل تؤدي التغيرات في الدخل المحلي الإجمالي إلى تغيرات أكبر في الطلب على السلع الرأسمالية، أي الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ويقاس المعجل بمعامل رأس المال (Capital Coefficient)، وهو عبارة عن حجم الاستثمار الصافي اللازم لزيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بدينار واحد، ويمكن قياس المعجل (A) باستخدام المعادلة التالية:

$$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K_t - K_{t-1}}{Y_t - Y_{t-1}} = \frac{I}{\Delta Y}$$

حيث أن (K) مخزون الاقتصاد من السلع الرأسمالية. والتغير في هذا المخزون من عام لآخر يقيس مقدار الإنفاق الاستثماري (I) في هذه السنة. و (Y) الناتج المحلي الإجمالي.

التوازن دون مستوى الاستخدام الكامل:

ارتكزت نظرية كينز على مبدأين :

- ✓ **الأول، أن الطلب الكلي يولد العرض الكلي، أي بعكس النظرية التقليدية.**
- ✓ **والثاني، أن الأجور والأسعار وسعر الفائدة بطيئة المواءمة وليست فورية المواءمة.**

فالعمال يطالبون برفع أجورهم عند ارتفاع مستوى الأسعار، لكنهم لا يقبلون بخفضها عند انخفاض مستوى الأسعار، مما يتسبب في إطالة فترات الكساد الاقتصادي.

الفجوة التضخمية:

تحدث الفجوة التضخمية (Inflationary Gap)، في المدى القريب عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل (YP)، مما يضع ضغوطاً على المستوى العام للأسعار فيحدث التضخم.
وتقاس الفجوة التضخمية بالفرق بين الناتج المحلي الفعلي (Y_a) والناتج المحلي الممكن (YP). ويوضح الشكل (٤-٢) منحنى العرض الكلي في المدى البعيد (LRAS) وهو الخط الرأسي الموازي للمحور الرأسي.

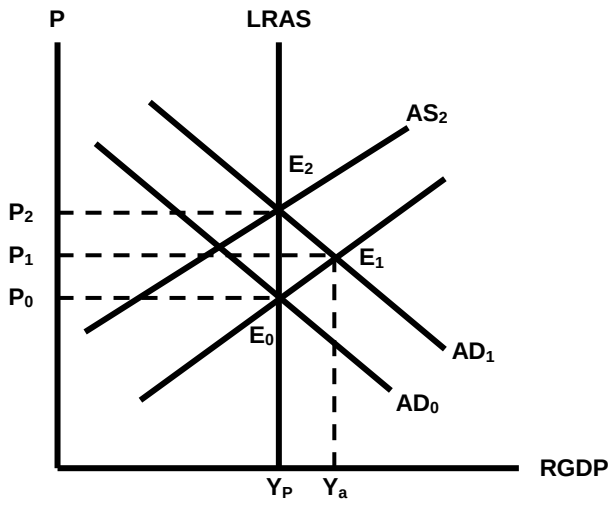

الشكل (٤-٢) : نتيجة لزيادة الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1، حيث يكون معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي ويكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن، ولكن لفترة مؤقتة. في المدى الطويل، ومع زيادة الأجور النقدية، ينتقل منحنى $LRAS_0$ تدريجياً إلى أعلى حتى يستقر عند $LRAS_2$، ويصل الاقتصاد إلى توازن جديد للمدى البعيد عند E_2، يختلف عن التوازن الأصلي فقط في ارتفاع مستوى الأسعار أو التضخم إلى P_2.

الفجوة الانكماشية:

تحدث الفجوة الانكماشية (Deflationary Gap)، في المدى القريب أيضاً نتيجة لانخفاض في الطلب الكلي، حيث ترتفع البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار. يوضح ذلك الشكل (٤-٣).

التضخم الركودي:

نتيجة لانخفاض العرض الكلي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الأرباح، فقد جاء هذا التضخم مصحوباً بموجة من الكساد أي ارتفاع معدلات البطالة لتفوق معدلاتها الطبيعية مع انخفاض الناتج أو الدخل إلى مستويات أقل من مستوى الناتج ممكن، كما يتضح من الشكل (٤-٤).

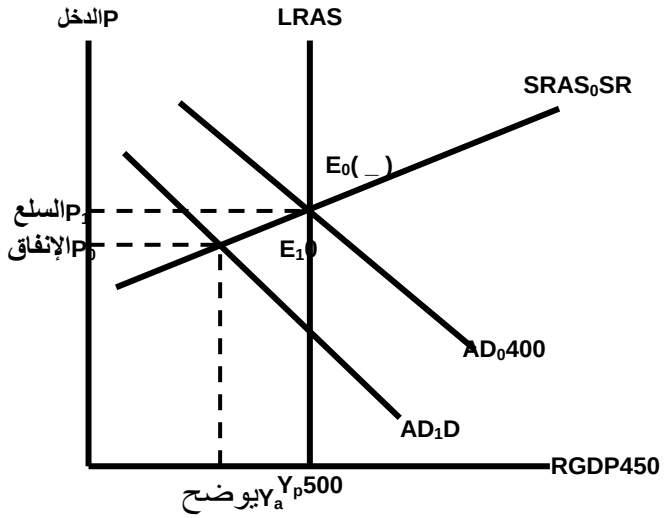

الشكل (٤-٣) : نتيجة للنقص في الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1، حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أقل مما كان عليه أصلاً عند توازن المدى البعيد. وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب الكلي من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

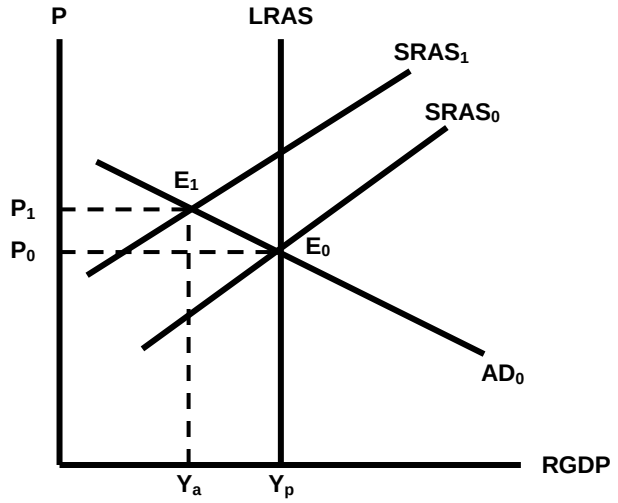

الشكل (٤-٤): نتيجة لزيادة أسعار الموارد ينتقل منحنى العرض $SRAS_0$ إلى $SRAS_1$. فينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1. حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أعلى أيضاً. في المدى البعيد، وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

المحاضرة السابعة

النقود والبنوك

أهمية دراسة النقود وتأثيراتها وطرق التحكم فيها:

- معظم المشكلات الاقتصادية (مثل التضخم والبطالة) لها جوانبها النقدية.
- ويتطلب علاجها غالباً سياسات وإجراءات نقدية.
- **نشأة النقود:**

إنتقلت المجتمعات البشرية مع نمو طاقاتها الإنتاجية من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التبادل، الذي كان يتم في البداية تبادلاً مباشراً للسلع من خلال المقايضة (Barter).

مشاكل المقايضة:

أولاً: عدم التوافق بين رغبات الأفراد، الأمر الذي يطيل سلسلة المبادلات اللازمة

ثانياً: صعوبة الاتفاق على وحدة قياس، وتعدد أسعار تبادل السلعة الواحدة.

ثالثاً: ارتفاع تكاليف نقل السلع وتخزينها وتكاليف المخاطر.

وظائف النقود:

١) وسيط للتبادل:

كانت صعوبات المقايضة سبباً في ظهور النقود وقيامها بوظيفة أهم وسيط للتبادل (Medium of Exchange)، حيث تلقى قبولاً عاماً من الجمهور لإستخدامها كأداة مناسبة لتسوية المبادلات والديون بين أطراف التبادل.

٢. مقياس للقيمة:

تستخدم النقود كمقياس للقيمة (Measure of Value) لتحديد قيم السلع والخدمات وقيمة كل سلعة بالنسبة إلى غيرها من السلع.

٣. مستودع للقيمة :

أن الأفراد لا يقومون بإنفاق دخولهم في اليوم الأول من الشهر بل يحتفظون بأجزاء منها لمقابلة نفقاتهم خلال باقي أيام الشهر، فإن النقود تقوم في هذه الحالة بوظيفة مستودع للقيمة (Store of Value)، كما تتميز النقود بسهولة حفظها، واستخدامها في أي زمان أو مكان آخر بأقل تكلفة مقارنة بالنقود السلعية الأخرى.

٤. معيار للمدفوعات الآجلة :

أدى التخصص وتقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج، ومنعاً لتكدس السلع، اقتضى النظام الإقتصادي تسويق السلع على أساس التعاقدات الآجلة، أي الإتفاق على بيع السلع بأسعار معينة على أن يتم سداد قيمتها في وقت لاحق. لذلك، كان لا بد من وجود معيار يتم على أساسه احتساب القيم الآجلة للسلع (Standard of Deferred Payment)، وقد أصبح ذلك ممكناً بفضل النقود.

تعريف النقود:

النقود هي أي شيء يمكن أن يستخدم وسيطاً للتبادل ومستودعاً للقيمة ووحدة للحساب ومقياساً للقيمة، شريطة أن يلقى قبولاً عاماً من أفراد المجتمع.

تعريف البنك التجاري (Commercial Bank):

هو مؤسسة مالية ساعية للربح من خلال القيام بخدمات الوساطة المالية.

يتقاضى البنك فوائد قروض المقدمة (r)، ويدفع فوائد أقل للمودعين (i)، ويستخدم جزء آخر منها في تغطية نفقاته الإدارية (BAC)، وما تبقى يمثل جزءاً مهماً من أرباح البنك إلى جانب أرباحه من باقي استثماراته (BI) وخدماته البنكية الآخرى(BS).

نشأة البنوك التجارية :

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى التي شهدت ظهور فئة والصياغ في أوروبا، حيث كانوا يصدرون إيصالات مقابل ما يحتفظون به من ذهب كودائع أو أمانات. ثم بدأت عمليات تقديم القروض وإصدار إيصالات قابلة للتداول، فكانت أشبه ما تكون بما عرف لاحقاً بالنقود الورقية الائتمانية.

وظائف البنوك التجارية:

قبول الودائع:

تمثل ودائع العملاء من أفراد وشركات أهم مكونات الجانب المدين في ميزانية البنك التجاري، فهي تمثل جزء من حقوق الآخرين على البنك، والتي يتوجب على البنك سدادها لأصحابها عند الطلب أو عند موعد استحقاقها، وتتكون هذه الودائع من نوعين :

- **ودائع تحت الطلب :** (Demand Deposits) أو الودائع الجارية، وهي ودائع العملاء في حساباتهم الجارية (Current Account) بالبنك.
- **ودائع لأجل :** (Time Deposits)، وهي عبارة عن أرصدة يرغب عملاء البنك في إيداعها لفترات زمنية محددة قد تكون شهر، أو ثلاثة أشهر، أو سنة، أو أكثر.
- **تقديم التسهيلات الائتمانية:**

تعتبر التسهيلات الائتمانية أو القروض التي يقدمها البنك من أهم الاستثمارات التي تقوم بها البنوك التجارية. حيث تستطيع البنوك تجميع المدخرات الوطنية للأفراد والمؤسسات على شكل ودائع تحت الطلب وودائع لآجال مختلفة، ومن ثم استخدام هذه الأرصدة في دعم قدرة البنك على تقديم القروض للأغراض الاستثمارية والاستهلاكية.

- ✓ **خصم الأوراق التجارية:**

الأوراق التجارية هي سندات استدانة تصدرها المنشآت الكبيرة لغرض الاقتراض من الأفراد والهيئات والبنوك، يحمل السند لى وجهه القيمة الاسمية للسند ومعدل الفائدة السنوية وتاريخ الاستحقاق أو سداد قيمة السند. يستطيع حامل أي ورقة تجارية أن يتقدم إلى البنك التجاري، قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على القيمة الاسمية لهذه الأوراق، بعد أن يتقاضى البنك مصاريف خصم هذه الأوراق، حيث يقوم البنك بتحصيل القيمة الاسمية لهذه الأوراق في تاريخ الاستحقاق.

- **بعض الوظائف الأخرى للبنوك التجارية :**

بالإضافة إلى الوظائف الرئيسية الثلاث السابقة، تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى ازدادت أهميتها بزيادة النشاط الإقتصادي على الصعيد المحلي، وكذلك زيادة التعامل التجاري مع العالم الخارجي. من أهم هذه الوظائف ما يلي :

- ✓ **التحصيل**
- ✓ **تحويل الأموال**

- ✓ شراء وبيع الأوراق المالية
- ✓ إصدار خطابات الضمان
- ✓ الإعتمادات المستندية
- ✓ الإتجار في العملات الأجنبية والشيكات السياحية

البنوك وعرض النقود :

للبنوك تأثيراً مهماً على على أداء الإقتصاد من خلال قدرتها على التأثير على عرض النقود بتوليد النقود المصرفية الناتجة عن النشاط الإئتماني للبنوك التجارية.

مقاييس عرض النقود :

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتاحة للإستخدام في الإقتصاد في أي تاريخ معين. وتستخدم الدول عدة مقاييس لعرض النقود تختلف فيما بينها وفقاً لمكوناتها المحددة في تعريف النقود، وتوضيحاً للفكرة نقدم ثلاثة مقاييس كمثال فيما يلي :

- ✓ M_1 = النقد المتداول (C) خارج البنوك + نقود الودائع الجارية (D) في البنوك.
- ✓ M_2 = M_1 + نقود الودائع قصيرة الأجل.
- ✓ M_3 = M_2 + نقود الودائع طويلة الأجل.

عملية خلق النقود المصرفية :

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية أو الودائع المشتقة إستناداً إلى ما بحوزتها من إحتياطيات نقدية فائضة.

لتعقب أثر الوديعة الأولية بمبلغ ١٠٠ دينار على إجمالي الودائع بالبنك راجع الجدول (٥-١)

على فرض أن جانب الموجودات يشمل الإحتياطيات والقروض، بينما يشمل جانب المطلوبات الودائع الجارية فقط، نجد أن الموازنة النهائية للبنك بعد أن يصل إلى الإقراض الكامل هي:

Assetsالموجودات	Liabilitiesالمطلوبات
إحتياطات ١٠٠	ودائع ٢٠٠٠
قروض ١٩٠٠	
المجموع ٢٠٠٠	المجموع ٢٠٠٠

أثر التسربات النقدية على نشاط البنك :

يعتبر الإحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية، تسرباً نقدياً يحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع المطلق في منح القروض. وهناك تسربات نقدية أخرى بالإضافة إلى الإحتياطي القانوني على الصعيد العملي التي من شأنها تقليل قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع أو النقود الإئتمانية. من أهم هذه التسربات النقدية ما يلي :

- ✓ أولاً : تسرب العملة (Currency Leakage)، فعادة ما يفضل الأفراد والمنشآت الإحتفاظ ببعض النقد السائل لمقابلة المدفوعات الجارية اليومية.
- ✓ ثانياً : الإحتياطيات الإضافية (Additional Reserve)، حيث تقرر بعض البنوك التجارية الإحتفاظ بنسبة من الإحتياطي تفوق النسبة المقررة من قبل البنك المركزي، كإجراء إحترازي لمقابلة السحب الزائد في المواسم والأعياد.

جدول رقم (٥-١) : أثر الوديعة الأولية على إجمالي ودائع البنك

المرحلة	(١) الودائع الأولية والودائع المشتقة	(٢) الاحتياطي القانوني ٥%	(٣) الاحتياطي الفائض (3) = (1) – (2)	(٤) القروض (4) = (3)
١	١٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	٩٥,٠٠٠	٩٥,٠٠٠
٢	٩٥,٠٠٠	٤,٧٥٠	٩٠,٢٥٠	٩٠,٢٥٠
٣	٩٠,٢٥٠	٤,٥١٠	٨٥,٧٤٠	٨٥,٧٤٠
٤	٨٥,٧٤٠	٤,٢٩٠	٨١,٤٥٠	٨١,٤٥٠
٥	٨١,٤٥٠	٤,٠٧٠	٧٧,٣٨٠	٧٧,٣٨٠
٦	٧٧,٣٨٠	٣,٨٧٠	٧٣,٥١٠	٧٣,٥١٠
:	:	:	:	:
:	:	:	:	:
المجموع	٢٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٩٠٠,٠٠٠	١٩٠٠,٠٠٠

البنوك التجارية والإستقرار الإقتصادي :

تميل البنوك التجارية في أوقات الإزدهار الإقتصادي إلى التوسع إلى أقصى حد ممكن في عمليات منح التسهيلات الإئتمانية، حيث أن زيادة القروض المقدمة إلى العملاء في ظل هذه الظروف تعني زيادة أرباح البنوك. أما في حالة

الركود الإقتصادين فتسارع البنوك إلى تحصيل قروضها، وقد تذهب إلى أبعد من ذلك فتمتنع كلياً أو جزئياً عن تقديم قروض جديدة تحسباً للكساد وعدم قدرة العملاء على السداد.

- **البنوك الإسلامية :**

ترجع نشأة البنوك الإسلامية إلى الستينات من القرن الماضي، حيث تأسس أول بنك للإدخار يتعامل وفق الشريعة الإسلامية بمصر عام ١٩٦١. وكان الدافع الرئيسي لتأسيس البنوك الإسلامية هو تجنب المعاملات الربوية التي يقوم عليها العمل المصرفي في النظام الوضعي.

وقد انتشرت البنوك الإسلامية خلال العقدين الماضيين انتشاراً واسعاً، فلا تكاد تخلو عاصمة عربية من بنك إسلامي واحد على الأقل. بل تحقق اسلامة النظام المصرفي بكامله في السودان، كما انتشرت البنوك الإسلامية في كل من باكستان وإيران وبنجلاديش، كما أصبح للبنوك الإسلامية وجودها في بعض العواصم الغربية مثل جنيف ولوكسمبرج وأثينا.

- **موارد واستخدامات البنوك الإسلامية :**
- **أولاً : الموارد :**
- **موارد ذاتية :** وتشمل رأس المال المدفوع والأرباح غير الموزعة والإحتياطات والمخططات وصافي الموجودات الثابتة.
- **موارد خارجية :** وتشمل الودائع الجارية والودائع الإستثمارية والحسابات الأخرى الدائنة مثل تأمينات الإعتمادات والشيكات المقبولة والحوالات والأمانات.
- **الودائع الجارية :**

هي ودائع تحت الطلب في أي وقت دون أي قيد أو شرط، يتم السحب عليها بالشيكات أو بالوسائل الإلكرتونية الحديثة.

- **الودائع الإستثمارية :**

هي أهم مصدر للموارد الخارجية للبنوك الإسلامية على الإطلاق، وتشمل الأموال التي تودع في البنك بغرض الإستثمار والحصول منها على عائد غير ربوي.

- ✓ **ثانياً : الإستخدامات :**

وهي أصول أو مجودات بالبنك، وهي تعكس استخدامات البنك لموارده وتضم نقدية بالصندوق وودائع لدى البنك المركزي وودائع لدى بنوك تجارية أخرى أو مطلوبات منها، بالإضافة إلى الإستثمارات غير الربوية في الأوراق

المالية غير الربوية والإستثمارات المباشرة للبنك من خلال المشاركة والمضاربة والمرابحة والسلم والبيع الآجل والتأجير وغيرها من الصيغ الشرعية للإستثمار.

قنوات استثمار البنوك الإسلامية:

المشاركة:

في المشاركة يساهم البنك الإسلامي في رأس مال المشروع الاستثماري سواء في مجال التجارة أو الإنتاج، كما يشارك في إدارة المشروع عن طريق عضويته في مجلس الإدارة على أن تكون المسئولية تضامنية. ويحصل البنك على حصة من ربح المشروع تتناسب وحصته في رأس المال المستثمر في المشروع.

المضاربة:

في المضاربة يتم التعاقد بين البنك الإسلامي كممول، ويسمى رب المال، وطرف آخر من أرباب الأعمال ذوي الدراية والخبرة، ويطلق عليه المضارب.

المرابحة:

المرابحة في الأساس هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم، فيشترط فيها أن يكون رأس المال معلوماً للمشتري وأن يكون الربح أيضاً معلوماً كنسبة من رأس المال أو مبلغ من المال يضاف إلى رأس المال عند البيع.

السلم:

السلم هو بيع آجل عاجل، حيث يتم التعاقد بين المشتري، ويطلق عليه رب السلم، والبائع أو المسلم إليه، على أن يدفع المشتري الثمن مقدماً عند التعاقد وأن يتم تسليم السلعة المباعة بالكمية والمواصفات المتفق عليها في أجل معلوم في المستقبل.

المحاضرةالثامنة

البنك المركزي

بدأ ظهور البنوك المركزية في العالم خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، حيث أنشيء بنك السويد عام ١٦٦٨، وبنك إنكلترا عام ١٦٩٤، كما أنشيء بنك فرنسا عام ١٨٠٠.

واقتصرت وظائف هذه البنوك في باديء الأمر على القيام بالأعمال المصرفية الحكومية، بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الإعتيادية التي تقوم بها البنوك التجارية.

تم منح هذه البنوك صلاحية إصدار العملة فقط خلال القرن التاسع عشر، وكان ذلك في عام ١٨٣٣ بالنسبة لبنك إنكلترا، وعام ١٨٩٧ بالنسبة لبنك السويد.

ويقوم البنك المركزي بممارسة الرقابة النقدية على البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية

ويتولى إصدار وإدارة كمية النقود بما يحقق الأهداف الإقتصادية الكلية، وأهمها تحقيق الإستقرار الإقتصادي وخفض معدل البطالة وضمان النمو الإقتصادي المضطرد.

وظائف البنك المركزي:

- ✓ **أولاً :** تنفيذ ومتابعة العمليات والإلتزامات النقدية والمالية الحكومية على المستويين الداخلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات).
- ✓ **ثانياً :** إصدار العملة الوطنية، حيث يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار العملة الوطنية.
- ✓ **ثالثاً :** قبول ودائع البنوك التجارية (إحتياطات البنوك التجارية) وإقراض هذه البنوك عند الحاجة، بالإضافة إلى القيام بعمليات المقاصة بين هذه البنوك.
- ✓ **رابعاً :** التحكم في كمية النقود المعروضة (السيولة النقدية) في الإقتصاد الوطني، والمحافظة على إستقرار سعر صرف العملة الوطنية.

أهداف السياسة النقدية:

الهدف النهائي هو الارتقاء المستدام بمستوى رفاهية المجتمع، ولتحقيق هذا الهدف هناك مجموعة من الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تتمثل في الأهداف الأربعة التالية:

١. الإستخدام الكامل أي خفض معدل البطالة
٢. استقرار مستوى الأسعار أي خفض معدل التضخم
٣. تحقيق معدل نمو حقيقي يفوق معدل نمو السكان.
٤. معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات

وبالرغم من أهمية هذه الأهداف الأربعة للسياسة النقدية فإنها ليست الأهداف الوحيدة التي ينبغي على الحكومة تحقيقها، حيث توجد بعض الأهداف الأخرى التي لا تقل أهمية عنها مثل : العدالة في توزيع الدخل، والتخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية.

منحنى فيليبس:

يعكس منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة (U) ومعدل التضخم (P)، حيث أثبت فيليبس في بريطانيا في القرن التاسع عشر وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية، كمؤشر لمعدل التضخم بإعتبار أن الأجور تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج، فتنعكس تغيراتها على معدل التضخم، وهذا ما يتضح في الشكل (٦-١).

البنك المركزي وإدارة عرض النقود:

يحتم القانون على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة من إجمالي الودائع كنقدية سائلة في حسابتها لدى البنك المركزي، الذي يحدد نسبة الاحتياطي القانوني إلى الودائع، وتتراوح نسبة الاحتياطي القانوني عادة بين ٥-٢٠% من حجم الودائع الكلية للبنك. وتعتبر هذه الإحتياطيات مصدراً مهما للسيولة بالنسبة للبنوك التجارية، في مواجهة الطلب الزائد للعملاء للسحب من ودائعهم لدى البنك. أما طلبات السحب الاعتيادية فتقابل من الإيداعات اليومية التي غالباً ما تفوق السحب من الودائع.

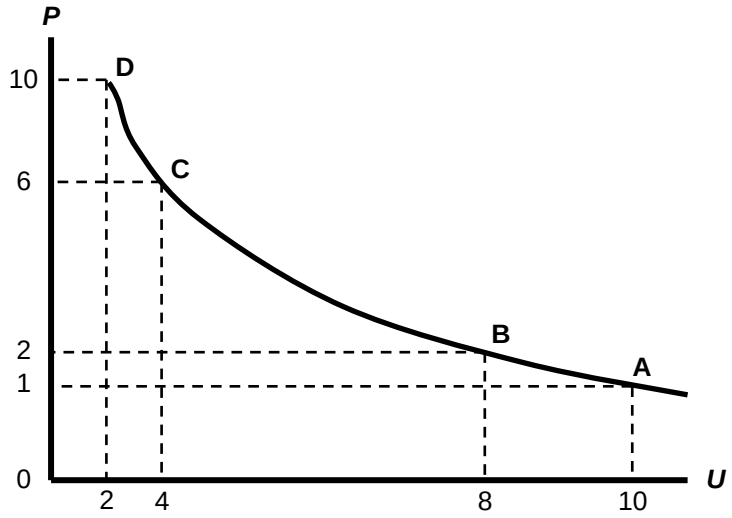

الشكل (٦-١) : يوضح منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. ويلاحظ أن معدل التضخم يكون قليل التأثر بخفض معدلات البطالة المرتفعة، نتيجة لوجود طاقات إنتاجية فائضة، لكنه يكون شديد التأثر بخفض معدلات البطالة المنخفضة أصلاً لقلة الطاقات الإنتاجية الفائضة.

والإحتياطي القانوني هو عبارة عن الحد الأدنى من النقد السائل الذي يجب على البنوك التجارية الإلتزام به، وتحت ظروف معينة قد يرى البنك أن هناك ضرورة للإحتفاظ بنسب أعلى من هذا الحد، إما لمواجهة السحب من الودائع في الأعياد والعطلات، أو في فروع البنك بالمناطق المعروفة بمعدلات السحب العالية، ويوصف هذا الإحتياطي الزائد بأنه إحتياطي إختياري، أو بسبب عدم قدرة البنك على تحقيق الإقراض الكامل، فيكون لدى البنك إحتياطيات فائضة. أما بالنسبة للودائع في البنوك التجارية، والتي تعرف بالودائع تحت الطلب أو ودائع الحسابات الجارية، فهي عبارة عن مديونية البنك تجاه الجمهور.

- **أدوات السياسة النقدية :**

السياسة النقدية هي الوسيلة غير المباشرة التي يتمكن بها البنك المركزي من التأثير في أداء ومسار الإقتصاد القومي بحيث يتم تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية وفي مقدمتها استقرار المستوى العام للأسعار وخفض البطالة. وتسمى الطرق التي تمكن البنك المركزي من تنظيم عرض النقد بشكل ينسجم مع أهداف السياسة الإقتصادية بأدوات السياسة النقدية. ولقد أصبح من المتعارف عليه تقسيم هذه الأدوات إلى مجموعتين هما :

- ✓ **الأدوات الإنتقائية أو النوعية للسياسة النقدية :**

الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

يستطيع البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الإئتمانية، وذلك بواسطة ما يعرف بالوسائل الكمية للإئتمان، والتي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية إحتياطيات البنوك وتكلفة الإحتفاظ بها. ومن أهم هذه الأدوات الكمية للسيطرة على الإئتمان هي :

١. تغيير نسبة الإحتياطي القانوني

٢. تغيير معدل الخصم

٣. عمليات السوق المفتوحة

الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

تتوفر للبنك المركزي وسائل أخرى للسياسة النقدية تتمثل في الأدوات الإنتقائية للإئتمان يستطيع بواسطتها التحكم في عرض النقود من خلال الأدوات الإنتقائية للنشاط الإئتماني للبنوك التجارية. وتهدف هذه الأدوات إلى تشجيع الإستثمار في قطاعات معينة دون أخرى من خلال تحديد سقوف الإئتمان في مجالات معينة أو تخفيض أسعار الفائدة على قروض الإستثمار في فعاليات إقتصادية دون أخرى.

الرقابة على البنوك :

إن نجاح النظام المصرفي في أي مجتمع أمر مرهون بثقة الجمهور في سلامة الوضع المالي للبنوك، فاهتزاز هذه الثقة كفيل بإفلاس أي بنك مهما كان حجمه ووزنه المالي، ومهما كانت سمعته ونجاحاته في الماضي. لذلك، يقوم البنك المركزي بمسئولية الرقابة على أنشطة المؤسسات المالية، وخاصة البنوك التجارية بهدف تحصين النظام المصرفي ضد هذه الهزات. وتتم الرقابة من خلال الوسائل التالية :

- ✓ **التحكم في نشاط البنوك التجارية في مجال الإئتمان وخلق النقود المصرفية.**
- ✓ **ضمان سلامة المركز المالي للبنوك من خلال مراقبة أدائها المالي والإداري**
- ✓ **توفير شروط المنافسة في القطاع المصرفي، وعدم السماح بأي ممارسات إحتكارية.**
- ✓ **. وضع اللوائح التي تضمن التوافق بين أنشطة البنوك التجارية وأهداف السياسة الإقتصادية للدولة.**

العوامل الخارجية والسياسة النقدية :

لم تعد فاعلية السياسة النقدية مقتصرة على الوسائل التقليدية المتاحة لدى البنك المركزي في القطر المعني، فعالمنا المعاصر يشهد حالياً ثورة في مجالات الإتصالات والمعلومات وإزالة القيود على التجارة وحرية إنتقال رؤوس الأموال بين الدول، وقد انعكست آثار كل ذلك على القطاع المالي أكثر من أي قطاع آخر.

فاعلية السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية أكثر مرونة من السياسة المالية التي تستخدم الإنفاق الحكومي والضرائب، فمن صلاحيات البنك المركزي أن يقوم بإدخال التعديلات المناسبة على أي من أدوات السياسة النقدية دون الحاجة إلى إصدار تشريعات أو قوانين جديدة أو تعديل التشريعات القائمة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة المالية.

ويعتقد أنصار المدرسة النقدية بزعامة ملتون فريدمان أن السياسة النقدية أكثر فاعلية في معالجة مشكلات الركود الإقتصادي من السياسة النقدية، وخاصة في الدول المتقدمة، وذلك بسبب الإستقلالية الكبيرة التي تتمتع بها البنوك المركزية في تلك الدول في إتخاذ قراراتها بعيداً عن الضغوط السياسية، بعكس الحال بالنسبة للبنوك المركزية في الأقطار النامية، والتي غالباً ما يكون البنك المركزي فيها غير مستقل بلاً بل أحد الإدارات التابعة للحكومة.

ويوضح الشكل التالي أن النمو الاقتصادي مرهون بقلة التدخل الحكومي في السياسة النقدية وبزيادة استقلالية البنك المركزي.

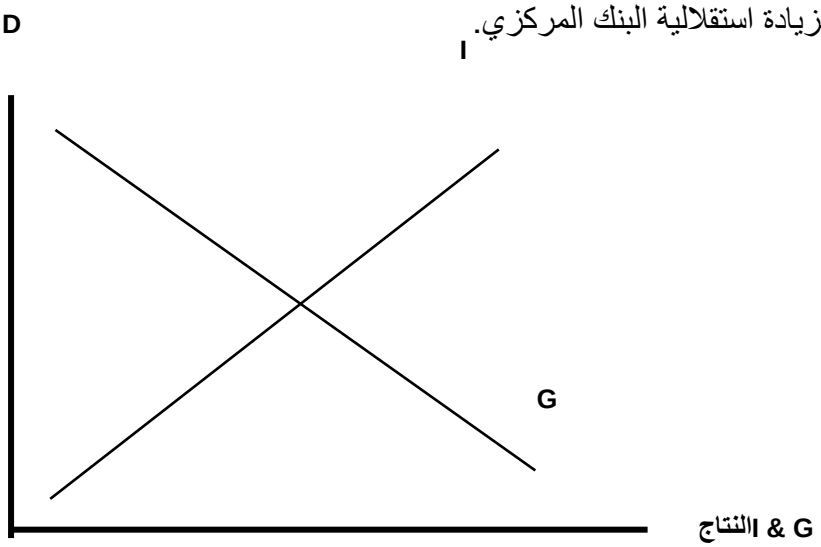

الشكل (٦-٢) : يتضح أنه كلما ازداد التدخل الحكومي (G) في السياسة النقدية قلت استقلالية البنك المركزي (I). ومن الملاحظ أن هناك علاقة مباشرة بين مستوى التطور الإقتصادي (D) وبين استقلالية السياسة النقدية، خاصة في الدول المتقدمة.

المحاضرة التاسعة

السياسةالمالية

السياسة المالية:

هي الأسلوب الذي تنتهجه الحكومة في محاولتها التأثير على أداء الإقتصاد بطريقة غير مباشرة من خلال إستخدام الإنفاق الحكومي والضرائب كأدوات لإحداث هذا التأثير لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الحكومية، المتمثلة في التالي :

١. **التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية**
٢. **الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم والبطالة**
٣. **النمو الاقتصادي**
٤. **تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة**

أدوات السياسة المالية:

يتأثر الأداء الإقتصادي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الإنفاق الحكومي والضرائب. وتنقسم تغيرات الإنفاق والضرائب إلى تغيرات غير مخططة وتغيرات مخططة. يصد بالأخيرة، تغيرات السياسية المالية المخططة التي تهدف إلى التأثير على الطلب الكلي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي. وتنقسم السياة المالية المخططة إلى سياسة مالية مخططة كمية وسياسة مالية مخططة نوعية.

- **أدوات السياسة المالية الكمية المخططة :**
- **الضرائب**

تعتمد الحكومات في تمويل إنفاقاتها على إيرادات الضرائب بأنواعها، كما تعتمد بعض الحكومات على عائدات بيع المواد الأولية التي تمتلكها الدولة. وزيادة الضريبة تؤدي إلى خفض الدخل المتاح للإنفاق، فتؤثر سلباً على الطلب الكلي ومستوى دخل التوازن. ويقاس الأثر النهائي لتغير معين في الضريبة على دخل توزان الإقتصاد باستخدام مضاعف الضريبة الثابتة، الذي تمثل المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b(\frac{1}{1-b})$$

ويوضح الشكل (٧-١) أدناه كيفية تأثير خفض الضريبة على دخل توازن الاقتصاد.

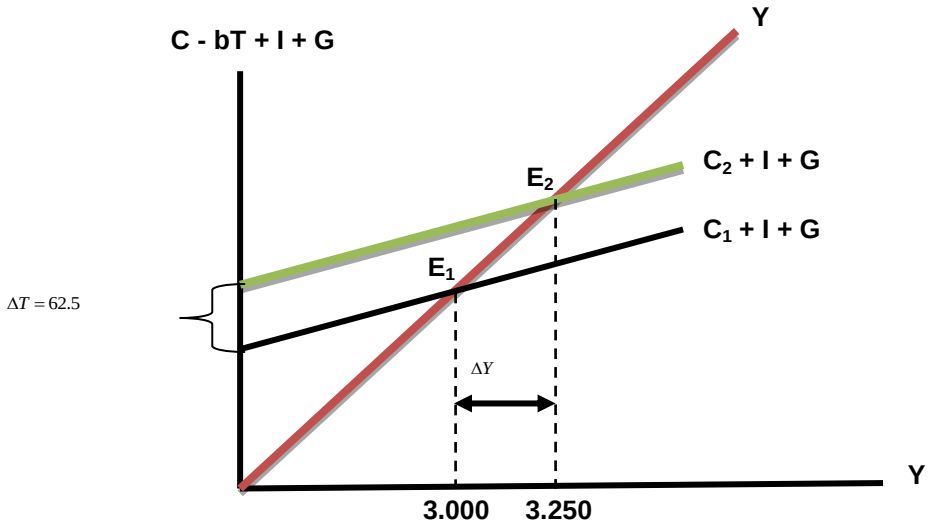

شكل (٧-١) : بخفض الضريبة الثابتة بمقدار ٦٢,٥ مليون دينار زاد الإنفاق الإستهلاكي نتيجة لزيادة الدخل المتاح، وانتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد وارتفاع البطالة إلى E_2 حيث الإستخدام الكامل، وزاد الدخل القومي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار وهي تعادل أربعة أضعاف الخفض في الضريبة الثابتة.

٢. الانفاق الحكومي:

يقصد بالإنفاق الحكومي، ما تنفقه الوزارات والأجهزة الحكومية على مشترياتها من السلع والخدمات الإستهلاكية والإستثمارية، بما في ذلك من إنفاق على أجور ومرتبات العاملين في القطاع الحكومي، والإنفاق على مدخلات الإنتاج، بالإضافة إلى الإنفاق الإستثماري على مشروعات البنية التحتية.

وحتى يمكن قياس أثر زيادة معينة في الإنفاق الحكومي على دخل توازن الإقتصاد لا بد من التعرف على مضاعف الإنفاق الحكومي، وهو مقدار التغير في الدخل لكل دينار من التغير في الإنفاق الحكومي. ويتمثل مضاعف الإنفاق الحكومي في المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

ويتضح من الشكل (٧-٢) أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون دينار تؤدي إلى زيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار، نتيجة لتأثير مضاعف الإنفاق الحكومي أعلاه، الذي تزيد قيمته على الواحد الصحيح.

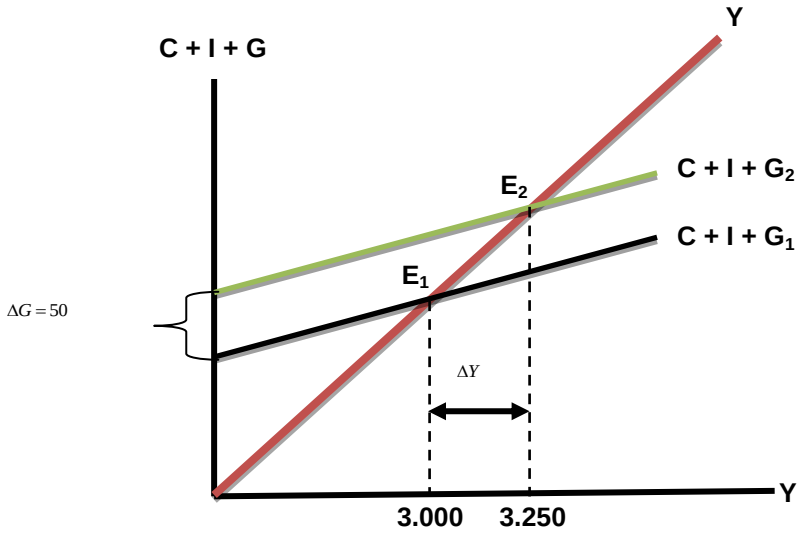

شكل (٧-٢) : بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون دينار زاد الطلب الكلي مباشرة، وانتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد، وإرتفاع البطالة إلى E_2 حيث الإستخدام الكامل، وزاد الدخل القومي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار وهي خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الحكومي.

الضرائب والإنفاق معاً – الموازنة العامة:

الموزانة العامة للدولة، هي ما يعرف بالميزانية عند غير المتخصصين، وهي في الحقيقة تعني مشروع الميزانية أو الميزانية المقترحة. وبينما تكون الميزانية متوازنة دائماً، نجد أن الموازنة قد لا تكون متوازنة في بعض الحالات.

وكما يوضح الشكل (٧-٣)، فقد يكون هناك عجز (Deficit) بالموازنة وذلك في حالة زيادة النفقات المقترحة (G) على إيرادات الضرائب (T).

الموزانة المتوازنة، فتعرف بأنها الموازنة التي يتعادل فيها الإنفاق الحكومي المقترح مع الإيرادات المتوقعة من الضرائب، أي أن يكون الإنفاق الحكومي ممولاً بالكامل من إيرادات الضرائب دون زيادة أو نقصان.

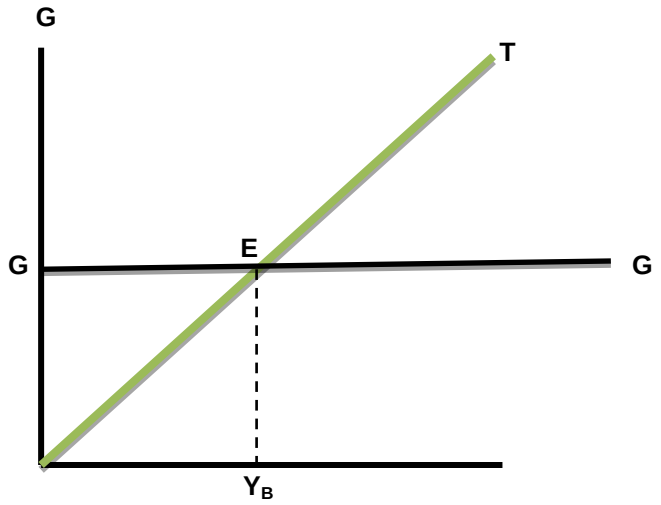

شكل (٧-٣) : في حال الضريبة النسبية، يوضح المنحنى (T) إيرادات الضريبة، وهي تزيد بزيادة مستوى الدخل (Y). ويمثل الخط الأفقي الإنفاق الحكومي وهو مستقل عن الدخل. وعند (Y_B) يتعادل الإنفاق مع إيراد الصريبة وتكون الموازنة متوازنة (G=T)، عند أي مستوى للدخل أقل من (Y_B) يكون هناك عجز في الموازنة (G>T)، وعند أي مستوى للدخل أعلى من (Y_B)، يكون هناك فائض في الموازنة (T<G).

ومضاعف الموازنة المتوازنة هو مضاعف الإنفاق الحكومي مضافاً إليه مضاعف الضريبة الثابتة المساوية للإنفاق الحكومي، أي أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G+\Delta T}=\{\frac{1}{1-b}\}+\{-b\frac{1}{(1-b)}\}\Rightarrow\frac{1-b}{1-b}=1$$

السياسات المالية النوعية :

بالإضافة إلى السياسات المالية المخططة المنصبة على التغير في حجم الإنفاق أو زيادة وخفض إيرادات الضريبة، هناك سياسات بديلة تبقي على هذه المتغيرات دون تغيير في أحجامها، وإنما تركز على هيكلها، فتغير توزيع عبء الضريبة، أو تغير هيكل الإنفاق، أو تغير هيكل أو مصادر تمويل الدين العام.

وتتمثل هذه السياساة فيما يلي :

إعادة توزيع عبء الضرائب :

إن إعادة توزيع عبء الضرائب (Redistribution of Taxes)، من خلال زيادة الضريبة على الدخول المرتفعة، ستؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية ومن ثم الإنفاق الحكومي، وبالتالي إنعاش الإقتصاد.

إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي:

تعتبر إمكانية تغيير هيكل الإنفاق الحكومي على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الإقتصادي، فبعض النفقات الحكومية، خاصة في مجالات معينة يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الإقتصادي أكثر من النفقات في مجالات أخرى.

إعادة هيكلة الدين العام:

تنصب هذه السياسة على تغير مصدر تمويل عجز الموازنة بما يتفق وأهداف السياسة الإقتصادية.

الآلية التلقائية للاستقرار الاقتصادي:

افترضنا في نقاشنا للسياسة المالية المخططة أن الضريبة مستقلة عن مستوى الدخل، ولكن، في الواقع أن ضريبة الدخل تعتمد على مستوى الدخل، فهي نسبة مئوية من الدخل. لذلك، يتضمن الإقتصاد آلية تلقائية للإستقرار.

تقويم سياسة الموازنة المتوازنة:

كان تحقيق توازن الموازنة أهم أهداف السياسة المالية، في النظريات الإقتصادية التقليدية. فهل يجب على الحكومة أن تسعى دائماً لتحقيق توازن الموازنة ؟

والإجابة هي يجب ألا يكون هدف الحكومة دائماً هو تحقيق التوازن في الموزانة العامة بأي ثمن، بل يجب أن يكون الهدف هو تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

- **مضاعف الإنفاق الحكومي في إقتصاد مغلق وضريبة نسبية (t) على الدخل :**

في هذه الحالة، يمكن تمثيل الإقتصاد بالمعادلات التالية :

شرط التوازن $Y = C + I + G$

$$C = C_a + b(Y + tY)$$

$$I = I_0, G = G_0, T = t_0 Y$$

$$Then, Y = C_a + bY - bt_0 Y + I_0 + G_0$$

$$Y = \frac{1}{1 - b + bt_0}(C_a + I_a + G_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b + bt_0}$$

- **مضاعف الإنفاق الحكومي في إقتصاد مغلق وضريبة ثابتة وإستثمار غير مستقل :**

نفترض في هذه الحالة، إقتصاد من ثلاث قطاعات وضريبة ثابتة على الدخل مع وجود إستثمار معتمد على الدخل. والمعادلات التالية تمثل هذا الإقتصاد.

شرط التوازن $Y = C + I + G$

دالة الإستثمار $C = C_a + b(Y - T_0)$

$$I = i_0 + i_1 Y$$

$$G = G_0, T = T_0$$

$$Then, Y = C_a + bY - bT_0 + i_0 + i_1 Y + G_0$$

$$Y = \frac{1}{1-b-i_1}(C_a - bT_0 + i_0 + G_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b-i_1}$$

مضاعف الإنفاق الحكومي في إقتصاد مفتوح وضريبة ثابتة وإستثمار مستقل :

في هذه الحالة، نفترض لإقتصاد واقعي من أربعة قطاعات، كما نفترض أن الضريبة والإستثمار مستقلان عن الدخل.
وعليه، يمكن تمثيل الإقتصاد بالمعادلات التالية :

شرط التوازن $Y = C + I + G + X - M$

$$C = C_a + b(Y - T_0)$$

$$M = m_a + m_1(Y - T_0)$$

$$G = G_0, T = T_0, X = X_0$$

$$Y = C_a + bY - bT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - m_a - m_1 Y - m_1 T_0$$

$$Y = \frac{1}{1-b+m_1}(C_a - bT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - m_0 - m_1 T_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b+m_1}$$

المحاضرة العاشرة

الإقتصاد الدولي
عناصر المحاضرة
١- التجارة الخارجية
٢- مبررات قيام التجارة الدولية
- ٣- وسائل حماية التجارة
٤- نظريات الحماية
٥ – مضاعف التجارة الخارجية
٦- المالية الدولية

تعتبر دراسة الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية (International Trade) من الفروع المهمة لعلم الإقتصاد الحديث. وتعتمد دراسة الإقتصاد الدولي، كما هي الحالة بالنسبة لفروع الإقتصاد الأخرى، كالمالية العامة والتنمية الإقتصادية، على النظرية الإقتصادية العامة بفرعيها : الإقتصاد الجزئي (Microeconomics)، والإقتصاد الكلي (Macroeconomics). فمثلاً، يدرس الإقتصاد الدولي، على مستوى الإقتصاد الجزئي، أثر أنظمة الجمارك في مختلف الأقطار على تخصيص الموارد الإقتصادية وتوزيع الدخل. أما على مستوى الإقتصاد الكلي، فتهتم دراسة الإقتصاد الدولي بالطرق التي تؤثر بواسطتها الواردات والصادرات والتدفقات المالية الإستثمارية على الدخل والإستخدام والنمو الإقتصادي.

- التجارة الدولية :
- أنماط وإتجاهات التجارة الدولية :
- عندما يقوم قطر معين بشراء السلع والخدامت من أقطار أخرى تسمى هذه بالواردات (Imports)، أما السلع والخدمات التي يتم بيعها إلى الأقطار الأخرى فتسمى بالصادرات (Exports). الجدير بالملاحظة، إن جميع الأقطار، سواء كانت متقدمة أو نامية، تقوم بإستيراد وتصدير سلع وخدمات مختلفة.
- تجارة السلع :
- تضم تجارة السلع التبادل التجاري في كل من السلع المصنعة والمواد الخام والسلع الوسيطة.

➢ تجارة الخدمات :

لا تقتصر عملية تصدير الخدمات على الأقطار المتقدمة فقط، وإن كانت تمثل الجزء الأكبر من صادرات الخدمات في العالم وذلك بحكم حاجة الأقطار النامية لمختلف أنواع الخدمات من الأقطار المتقدمة، مثل خدمات الشحن والتأمين والعلاج الطبي والخدمات التعليمية والإستشارية والسياحية وغيرها، إلا أن الأقطار المتقدمة تستورد هي أيضاً بعض الخدمات، وخاصة السياحة والعمالة، من الأقطار النامية. حيث تشكل إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج مبالغ كبيرة بالنسبة لبعض الأقطار المصدرة للخدمات السياحية والعمالة مثل مصر، والمغرب، ولبنان.

- مبررات قيام التجارة الدولية :

- يمكن الوقوف على أسباب قيام التجارة بين بعض الأقطار بمجرد تصورنا لما يحدث في حالة قيام كل قطر بالإكتفاء الذاتي وعدم المتاجرة مع الأقطار الأخرى. في الواقع، أنه من الصعب لأي قطر، مهما كان غنياً بموارده الإقتصادية، أن يستغني عن المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الأقطار الأخرى. فقد يستحيل أن ينتج كل قطر جميع ما يحتاجه من السلعو الخدمات، حيث يؤدي ذلك في النهاية إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي إنخفاض مستوى المعيشة في ذلك القطر.

✓ قانون الميزة المطلقة :

إن أبسط وأوضح سبب لقيام التجارة الدولية هو ما يعرف بقانون الميزة المطلقة Law of Absolute Advantage الذي جاء به آدم سميث، والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص بين الأقطار. حيث تحدث التجارة بين الأقطار، إستناداً إلى هذا المبدأ، عندما يكون بإمكان كل قطر (بسبب إختلاف ظروف الإنتاج) أن يصدر إلى القطر الآخر سلعة معينة بأقل تكلفة مما لو تم إنتاجها في ذلك القطر.

✓ مبدأ الميزة النسبية :

لا تقتصر أسباب قيام التجارة الدولية على أساس الميزة المطلقة. فيمكن أن تكون التجارة مربحة لجميع الأقطار حتى في حالة وجود قطر معين يستطيع أن ينتج أكثر من سلعة واحدة بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في قطر آخر. ويعزى هذا التبرير لقيام التجارة لما يعرف بمبدأ الميزة النسبية (Comparative Advantage).

ويمكن تفسير مبدأ الميزة النسبية بالمثال التالي. فإذا افترضنا أن العراق وسوريا يمتلكان ذات القدر من الموارد التي يستغلانها مناصفة في كلتا الدولتين لإنتاج كل من المنسوجات والقمح بالكميات الموضحة في الجدول (٨-١). يتضح من الجدول أن للعراق ميزة نسبية في إنتاج القمح، كما أن لسوريا ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات، أي أن العراق هو الأكثر كفاءة في إنتاج القمح، بينما سوريا هي الأكثر كفاءة في إنتاج المنسوجات.

جدول (٨-١) : إنتاج عمل يوم واحد في كل من العراق وسوريا

الدولة	المنسوجات ألف متر / يوم	القمح ألف طن / يوم	تكلفة الفرص البديلة	
	إنتاج	إنتاج	المنسوجات	القمح
سوريا	٣٠	١٠	١/٣	٣/١
العراق	٣٠	٣٠	١/١	١/١

فإذا افترضنا عدم وجود تجارة بين البلدين، وكان كل منهما يحقق الإكتفاء الذاتي بإنتاج ما يحتاجه من المنسوجات والقمح، عند النقطة (S) على منحنى إمكانيات الإنتاج (AB) بالنسبة لسوريا، وعند النقطة (I) على منحنى إمكانيات الإنتاج (CD) بالنسبة للعراق في الشكل (٨-١). يتضح من الشكل أن سوريا قد إختارت أن تنتج ثمانية آلاف طن من القمح وستة آلاف من المنسوجات لغرض إستهلاكها المحلي، وذلك عند النقطة (S). بينما إختار العراق أن ينتج عشرة آلاف طن من القمح وعشرون ألف متر من المنسوجات لغرض الإستهلاك المحلي عند النقطة (I).

- ✓ مكاسب التجارة :

تتمثل مكاسب التجارة The Gains from Trade في إمكانية تخصص كل دولة في فرع الإنتاج الذي لها فيه ميزة نسبية. فنجد أن بإمكان كل دولة أن تنتج ما يكفي إستخلاكها المحلي مع تصدير الفائض إلى الدولة الأخرى، والنتيجة هي زيادة المتاح للدولتين من كل المنسوجات والقمح بما يسهم في رفع مستوى رفاه شعبيهما، وذلك كما يتبين من الجدول (٨-٢).

- ✓ شروط التبادل التجاري :

شروط التبادل التجاري (The Terms of Trade)، والتي يمكن تعريفها بأنها عدد الوحدات من سلعة معينة التي يجب تصديرها مقابل الحصول على وحدات من سلعة أخرى يتم إستيرادها. وبعبارة أخرى، إن شروط التبادل التجاري تمثل الأسعار الحقيقية للسلع في التبادل التجاري للحصول على سلع أخرى عن طريق الإستيراد بدلاً من إنتاجها محلياً.

وسائل حماية التجارة :

بالرغم من المكاسب المؤكدة للتجارة الحرة، ومن أبرزها الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية في العالم، وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج العالمي والتنوع في الإنتاج للإستجابة لأذواق المستهلكين، فإن الكثير من الأقطار النامية وحتى بعض الأقطار المتقدمة، ما زالت تمارس وسائل عديدة تعيق حرية التجارة الدولية وذلك بهدف حماية صناعاتها الوطنية. ومن أبرز وسائل الحماية المطبقة ما يلي :

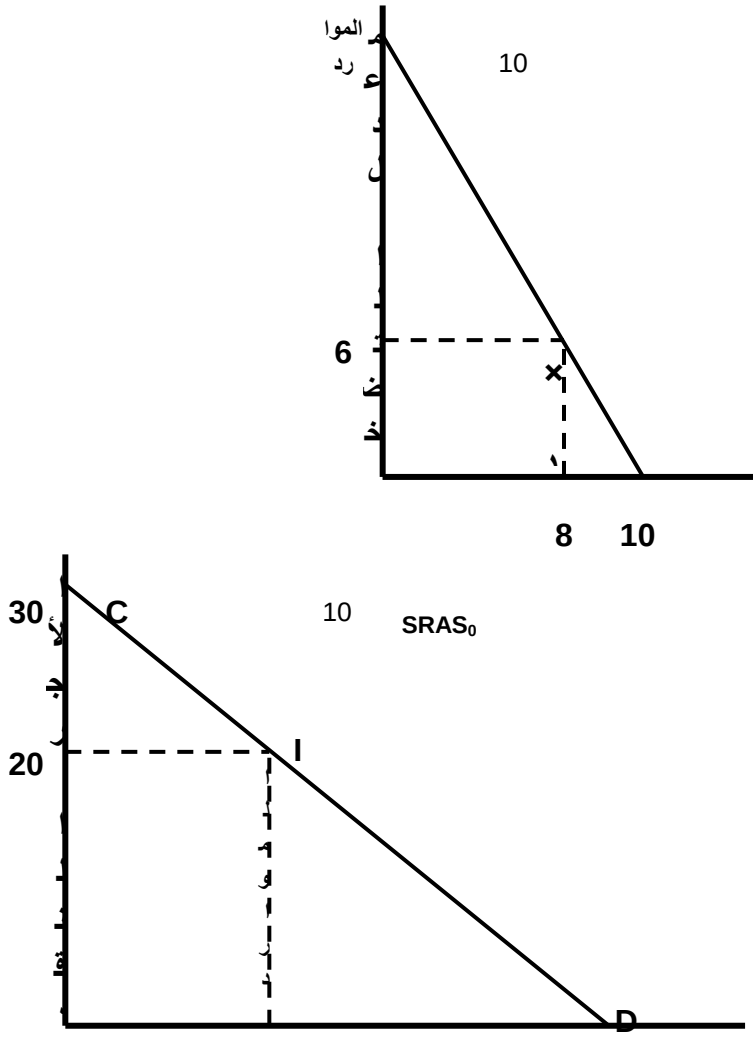

الشكل (٨-١) : منحنيات إمكانيات الإنتاج والإستهلاك في كل من سوريا والعراق في حالة الإكتفاء الذاتي في غياب التبادل التجاري بين البلدين. فسوريا تنتج وتستهلك ثمانية آلاف طن من القمح وستة آلاف متر من المنسوجات، بينما ينتج العراق ويستهلك عشرة آلاف طن من القمح وعشرين ألف متر من المنسوجات.

جدول (٨-٢) : إنتاج وإستهلاك المنسوجات والقمح في حالة التخصص والتبادل التجاري بين العراق وسوريا				
	إنتاج	إستهلاك	إنتاج	إستهلاك
سوريا	٣٠	٦	٠٠	٨
العراق	٠٠	٢٠	٣٠	١٠
المجموع	٣٠	٢٦	٣٠	١٨
مكاسب التجارة	٣٠ – ٢٦ = ٤		٣٠ – ١٨ = ١٢	

✓ نظام الحصص :

يقصد بنظام الحصص Quota System هو تقييد الكميات المسموح بإستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة.

- نظريات الحماية :
- نظرية الصناعة الناشئة :

بما أن الصناعة الناشئة (Infant-Industry) تكون غير مكتملة التطور بعد فإنها غالباً ما تعجز عن مواجهة المنافسة العالمية. لذلك تلجأ الأقطار عادة إلى حماية صناعاتها الناشئة لحين إكتمال تطورها من حيث الكفاءة والجودة حتى تقوى على منافسة الصناعات الأجنبية، خاصة في السوق المحلية.

غير أن هذه النظرية وجهت إليها إنتقادات تتمثل في التالي :

- أولاً : أن الرسوم الجمركية ووسائل الحماية الأخرى سرعان ما تتحول إلى مصالح مكتسبة للصناعيين من ذوي النفوذ السياسي في القطاع الخاص.
- ثانياً : إن بعض الصناعات التي تتمتع بمزايا الحماية تفقد الحافز على التطوير وتحقيق الكفاءة الإنتاجية مما يدفع أصحابها إلى التشبث بالحماية لفترة طويلة جداً.
- ثالثاً : تؤدي زيادة الرسوم الجمركية أو إستخدام نظام الحصص إلى إرتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

✓ نظرية الإقتصاد المتنوع :

تعتبر نظرية الإقتصاد المتنوع (Diversified-Economy) من أبرز مبررات حماية الصناعة المحلية، حيث أنها تمكن القطر من إقامة مختلف الصناعات التي تؤدي إلى زيادة الإستقرار الإقتصادي.

✓ نظرية حماية الأجور :

تقوم بعض الأقطار، وخاصة المتقدمة صناعياً، بحماية الأجور Wage-Protection فيها عن طريق عرقلة دخول المنتجات الأجنبية المنافسة من إنتاج الدول التي تمتاز بإنخفاض تكاليف الإنتاج، وخاصة الأجور.

غير أن هذه النظرية وجهت لها بعض الإنتقادات، من أهمها ما يلي :

- أولاً : أنها تفترض أن العمل هو المصدر الوحيد لعوامل الإنتاج. في حين أن هناك عوامل أخرى مهمة في عملية الإنتاج.
- ثانياً : يمكن للأقطار النامية التي تتميز بإنخفاض مستويات الأجور أن تكون في مركز تنافسي بالنسبة للأقطار المتقدمة التي تتميز بإرتفاع مستويات الأجور، إلا أن هذه الميزة التنافسية تقتصر فقط على الصناعات التي تعتمد على العمل بنسبة كبيرة.

✓ نظرية حماية الإستخدام :

تركز هذه النظرية على أثر الحماية في تقليل الواردات وتشجيع الصناعات التصديرية التي تؤدي بدورها إلى زيادة مستوى الإستخدام وتقليل مستوى البطالة وتحسين مستويات الدخل.

وتتمثل أهم الإنتقادات التي وجهت لهذه النظرية فيما يلي :

- أولاً : أن أي منافع يمكن تحقيقها كزيادة الدخل والإستخدام عن طريق سياسة الحماية لا يمكن أن تستمر مدة طويلة.
- ثانياً : تؤدي الرسوم الجمركية، ونظام الحصص إلى تكوين الإحتكارات المحلية ودعم المنتجين غير الأكفاء.
- ثالثاً : يرتكز منطق التجارة الدولية على حقيقة مهمة هي أن القطر الذي يصدر إلى الأقطار الأخرى يجب عليه أن يستورد أيضاً.

✓ نظرية الأمن القومي :

تبرر نظرية الأمن القومي National Security ضرورة حماية الصناعات العسكرية لإعتبارات الأمن القومي. غير أن هذه الإعتبارات لم تعد مقنعة لسببين :

- أولاً : أن من الصعب في أوقات الحروب إستبعاد بعض الصناعات دون غيرها بالنسبة لمساهمتها في المجهود الحربي.
- ثانياً : إذا كان لا بد من حماية بعض الصناعات الإستراتيجية، فقد يكون من الأفضل تقديم إعانات مالية لدعم هذه الصناعات لغرض تحقيق أهدافها بدلاً من تقييد التجارة الدولية.

✓ نظرية الإغراق :

يحدث الإغراق Dumping عندما تقوم شركة أجنبية ببيع إنتاجها في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي.

✓ نظرية التجارة الخارجية :

تهتم نظرية مضاعف التجارة الخارجية (Foreign Trade Multiplier) بدراسة تأثير التجارة الخارجية على الدخل والإستخدام لقطر معين. تعتبر الواردات أحد مكونات التدفقات الخارجية (التسربات) للدخل الإجمالي للدولة المستوردة. أما الصادرات، فتعتبر أحد مكونات التدفقات الداخلة (الحقن)، فهي تمثل الأرصدة النقدية المستلمة من الخارج لقاء السلع والخدمات المنتجة محلياً والتي يتم تصديرها إلى الدول الأخرى.

المالية الدولية :

أصبحت العلاقات الإقتصادية في الوقت الحاضر بين الأقطار لا تعتمد فقط على الأنشطة التجارية بين الدول، بل أيضاً على التدفقات المالية فيما بينها. لذلك أصبح من الضروري دراسة المالية الدولية (International Finance) التي تتعلق بالجانب النقدي للتجارة الدولية في السلع والخدمات إلى جانب حركة رؤوس الأموال الإستثمارية، من أجل فهم المشكلات الإقتصادية العالمية.

✓ أسواق الصرف الأجنبي :

تعتبر مجموعة أقطار الإتحاد الأوروبي الذي أصبح يضم إعتباراً من ٢٠٠٤/٥/١ خمساً وعشرين دولة يتجاوز عدد سكانها ٤٥٠ مليون نسمة، أي أكثر من سكان الولايات المتحدة وروسيا مجتمعة، وهو أكبر تجمع دولي يستخدم عملة موحدة وهي اليورو. أما باقي أقطار العالم فلكل منها عملتها الخاصة بها، ويعنى هذا ضرورة تحويل عملة الدولة المستوردة إلى عملة الدولة المصدرة أو إلى عملة السداد التي يتم الإتفاق عليها مع الدولة المصدرة. وتسمى الأسواق التي يتم من خلالها تبادل العملات الدولية أسواق الصرف الأجنبي.

➢ وظيفة أسواق الصرف الأجنبي :

تؤدي المبادلات الدولية إلى حصول بعض الأقطار على عملات أجنبية معينة بكميات كبيرة بحيث قد تجد نفسها بحاجة لإستبدال قدر معين من هذه العملات لقاء الحصول على عملات أخرى لإستيراد سلع من بلد تلك العملات. وقد تكون الحالة العكس بالنسبة لأقطار أخرى. لذلك يمكن الحصول على العملات الأجنبية عن طريق أسواق الصرف التي تتحدد فيها أسعار العملات حسب آلية العرض والطلب، كما هي الحالة بالنسبة لأي سلعة أخرى.

➢ تأثيرات المبادلات الدولية :

❖ أولاً : تؤدي صفقات التصدير إلى زيادة تدفق النقود في القطر المصدر وتخفيض عرض النقود في القطر المستورد.

❖ ثانياً : يتمكن القطر المصدر من الحصول على العملات الأجنبية التي تمكنه من دفع قيمة وارداته من الخارج. أي أن قدرة الدولة على التصدير هي التي تحدد قدرتها على الإستيراد من الخارج.

❖ ثالثاً : يعتمد سعر صرف عملة قطر معين بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى على مكانة ذلك القطر في مبادلاته التجارية، أي مركز ميزان مدفوعاته.

✓ ميزان المدفوعات :

ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معين والعالم الخارجي خلال سنة معينة.

➢ مكونات ميزان المدفوعات :

❖ أولاً : الحساب الجاري : يشتمل الحساب الجاري (Current Account) على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية.

❖ ثانياً : حساب رأس المال : يشتمل حساب رأس المال (Capital Account) على التدفقات المالية من القروض والإستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

➢ توازن ميزان المدفوعات :

يعتمد ميزان المدفوعات على ما يعرف بمبدأ القيد المزدوج (Double-Entry Book keeping)، ويعني هذا المبدأ أن كل معاملة تجارية يعبر عنها لأغراض المحاسبة بقيدين، فإذا كان قيدها الأول كحساب مدين (Debit Account) يكون قيدها الثاني كحساب دائن (Credit Account).

➢ معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات :

لما كان إختلال التوازن (Disequilibrium) في ميزان المدفوعات هو نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات، لذلك كان لا بد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين ما يدفعه القطر إلى الخارج، وبين الإيرادات التي يستلمها من الخارج.

وسائل تحقيق التوزان في ميزان المدفوعات :

- ❖ أولاً : أسعار الصرف حرة : يعبر سعر الصرف الأجنبي عن سعر الوحدة من العملة الوطنية بوحدات من العملات الأجنبية الأخرى. ولأسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة ثلاث مزايا مهمة وهي :
- أولاً : أنها تؤدي إلى تصحيح إختلال التوازن في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية وذلك عن طريق آلية الطلب والعرض في السوق العالمية.
- ثانياً : انها تؤدي إلى زيادة الواردات وهبوط الصادرات أو بالعكس وذلك بواسطة التغيرات في أسعار الصرف.
- ثالثاً : أنها لا تؤدي إلى فرض القيود على الإقتصاد المحلي.

وبالرغم من هذه المزايا التي تتصف بها وسيلة أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة، إلا أنها لا تخلو من بعض المساويء. منها ما يلي :

- أولاً : أنها تؤدي إلى زيادة عنصر المخاطرة بالنسبة لعقد الصفقات التجارية الدولية بسبب إحتمال تغير سعر الصرف بين فترة عقد الصفقة ووقت التسليم.
- ثانياً : أنها تؤدي إلى تردي شروط التبادل التجاري في القطر الذي إنخفضت قيمة عملته في سوق الرصف.
- ثالثاً : أنها تؤدي إلى الإضرار بالصناعات التصديرية وإلى التقلبات في مستوى الإستخدام والدخل.
- ثانياً : تغيرات الأسعار والدخول : متى ما امكن إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تغيرات أسعار الصرف، مع بقاء مستويات الأسعار والدخول المحلية ثابتة، ويصبح ذلك أيضاً ممكناً بالنسبة لتغيرات الأسعار والدخول، مع بقاء أسعار الصرف ثابتة.
- ثالثاً : وسائل السيطرة الحكومية : تتمثل وسائل السيطرة الحكومية في مجموعتين هما : وسائل السيطرة على تحويلات النقد الأجنبي، ووسائل السيطرة التجارية.

المحاضرة الحادية عشر

التنمية الاقتصادية

عناصر المحاضرة

١- مفهوم التنمية

٢- أثر التحولات ألإقتصادية والسياسية العالمية

٣- خصائص ألأقطار النامية

٤- الحلقة المفرغة للفقر

٥ – ارتفاع معدلات البطالة

٦-ألإعتماد الكبير على الزراعة والصادرات ألأولية

٧- التبعية ألإقتصادية

٨- محدودية المشاركة الجماعية

- مفهوم التنمية الإقتصادية :

يختلف مفهوم التنمية الإقتصادية حسب إختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة. فالبنسبة للمؤشرات الإقتصادية التقليدية، تعني التنمية الإقتصادية قدرة الإقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الإقتصادي، وبالتالي زيادة معدل الدخل الفردي. أما بالنسبة للمعايير غير الإقتصادية كتخفيض نسبة الأمية من خلال تكثيف الإستثمار في الخدمات التعليمية والصحية وزيادة المساهمة الجماهيرية في إتخاذ القرارات من خلال بناء المؤسسات الديموقراطية وتحقيق العدالة الإجتماعية في تخصيص الموارد الإقتصادية.

فالتنمية يجب أن تعني توسيع خيارات جميع أفراد المجتمع في جميع المجالات الإقتصادية، والسياسية، والثقافية، وتوفير تكافؤ الفرص للجميع. كذلك، تشمل أهداف التنمية الشاملة على تحسين نوعية الحياة من جميع النواحي، ولاسيما فيما يتعلق بإحترام حقوق الإنسان المدنية والسياسة وإغناء الحياة الثقافية وتقليل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة.

- أثر التحولات الإقتصادية والسياسة العالمية :

بعد أن أخفقت معظم الأقطار النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم هذه الآمال بسبب التحولات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الإقتصادي والسياسي، والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه الأقطار مما أدى بكثير من الكتاب المعنيين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية بالعقد الضائع.

- خصائص الأقطار النامية :

بالرغم من صعوبة تعميم مجموعة من الخصائص على جميع الأقطار النامية، إلا أنه يمكن تشخيص سبع خصائص عامة تنطبق على معظم هذه الأقطار. وتتمثل هذه الخصائص في التالي :

✓ إنخفاض مستويات المعيشة :

تنعكس مستويات المعيشة المنخفضة بصورة كمية ونوعية بحالة الفقر وتردي مستويات الصحة والتعليم وإرتفاع معدلات وفيات الأطفال وإنخفاض معدل العمر المتوقع.

- إنخفاض معدلات الدخل الفردي : يقدر الناتج المحلي الإجمالي للأقطار النامية في سنة ٢٠٠٤ بما يعادل ٢٢% من الناتج المحلي العالمي بينما يشكل عدد السكان ٨٢,٤% من مجموع سكان العالم، أما بالنسبة للأقطار المتقدمة، فيشكل سكانها أقل من ١٨% من مجموع سكان العالم إلا أن حصتها النسبية تقدر بحوالي ٧٨% من مجموع الإنتاج العالمي، كما يوضح الجدول (٩-١).

والجدير بالملاحظة، أن الفجوة في معدل الدخل الفردي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة قد ازدادت خلال عقد التسعينات من القرن العشرين بصورة أكبر مما كانت عليه طيلة العقود الثلاث السابقة، وذلك لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي في معظم الأقطار النامية من جهة، واستمرار إرتفاع معدلات نمو السكان في هذه الأقطار من جهة أخرى.

أما بالنسبة للفجوة الآخذة بالإزدياد في توزيع الدخل العالمي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة، فيتضح من الجدول (٨-٢) أنه بينما كانت هذه الفجوة بين أغنى ٢٠% بالمقارنة مع أفقر ٢٠% من سكان العالم تبلغ (٣٠) ضعفاً في سنة ١٩٦٠، فإنها إزدادت إلى أكثر من (٦٠) ضعفاً في نهاية عقد الثمانينات وإلى (٨٨) ضعفاً في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي.

- سوء توزيع الدخل القومي : يتضح من الجدول السابق بأن حصة أفقر ٢٠% من سكان العالم قد تدهورت من ٢,٣% من الدخل العالمي في سنة ١٩٦٠ إلى ١% في سنة ١٩٩٩. وتجدر الإشارة هنا بأن زيادة الفجوة في معدلات الدخل الفردي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة لا تعكس وحدها إتساع التفاوت الإقتصادي الحاد بين الأغنياء والفقراء في العالم، فمن الضروري أيضاً التعرف على الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء ضمن القطر الواحد في الأقطار الفقيرة ذاتها.

الناتج الإجمالي، السكان، ومعدل الدخل الفردي لسنة ٢٠٠٤

الأقطار / مجموعة الأقطار	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) (١)	% من الناتج العالمي (٢)	السكان (مليون نسمة) (٣)	% من سكان العالم (٤)	معدل الناتج الفردي بالأسعار الجارية (دولار) (٥)	معدل الناتج الفردي على أساس القوة الشرائية المتكافئة (دولار) (٦)
(١) الولايات المتحدة	١١,٠٠٠	٣٠,٥	٣٠٠	٤,٧	٣٦,٦٦٧	٣٥,٧٥٠
(٢) أقطار المجموعة الأوروبية (٢٥)	١٠,٠٠٠	٢٧,٨	٤٧٠	٧,٣	٢١,٢٧٧	٢٥,٩٠٠
(٣) اليابان	٥,٠٠٠	١٣,٩	١٢٨	٢,٠	٣٩,٠٦٢	٢٦,٩٠٠
(٤) الأقطار المتقدمة الأخرى	١,٨٠٠	٥,٠	٩٠	١,٤	٢٠,٠٠٠	٢٦,٠٠٠
(٥) روسيا الإتحادية	٣٨٠	١٠١	١٤٢	٢,٢	٢٦٧٦	٨,٢٣٠
مجموع الأقطار المتقدمة (٣٣)	٢٨١٨٠	٧٨,٣	١,١٣٠	١٧,٦	٢٤,٩٣٨	٢٥,٠٠٠
(٦) الأقطار النامية : (١٤٤)	٧٨٢٠	٢١,٧	٥٢٧٠	٨٢,٤	١,٤٨٤	٤,١٥٠
آسيا : (٤٩) الصين الهند	٤٣٠٠ ١٥٠٠ ٥٥٠	١٢,٠ ٤,٢ ١,٥	٣٧٠٠ ١٣٠٠ ١٠٨٠	٥٧,٨ ٢٠,٣ ١٦,٩	١١٦٢ ١١٥٢ ٠,٥٠٩	٤,٨٠٠ ٤,٦٠٠ ٢,٦٧٠
(٢) أمريكا اللاتينية : (٢٨) المكسيك البرازيل	٢,٢٠٠ ٦٨٠ ٤٨٠	٦,١ ١,٩ ١,٣	٠,٥٥٠ ١١٠ ١٨٠	٨,٨ ١,٧ ٢,٨	٣٩٢٨ ٦١٨٢ ٢٦٦٦	٧,٣٠٠ ٨,٩٧٠ ٧,٧٧٠
(٣) أفريقيا : (٤٨)	٥٢٠	١,٤	٧٠٠	١٠,٩	٧٤٣	١,٧٩٠
(٤) الأقطار العربية (١٩)	٨٠٠	٢,٢	٣١٠	٤,٩	٢٥٨١	٥,١٥٠
(٥) المجموع الكلي : (١٧٧)	٣٦,٠٠٠	١٠٠	٦,٤٠٠	١٠٠	٥٦٢٥	٧,٨٠٠

*** تم التوصل إلى هذه التقديرات إستناداً إلى الأرقام المنشورة في التقارير الدولية.**

الجدول (٨-٢) : التفاوت في توزيع الدخل العالمي			
السنة	نسبة الدخل العالمي		معدل حصص الدخل
	أفقر ٢٠%	أغنى ٢٠%	الأغنى إلى الأفقر
١٩٦٠	٢,٣	٧٠,٢	١/٣٠
١٩٧٠	٢,٣	٧٣,٩	١/٣٢
١٩٨٠	١,٧	٧٦,٣	١/٤٥
١٩٩٠	١,٤	٨٥,٠	١/٦١
١٩٩٩	١,٠	٨٦,٠	١/٨٨

- الفقر المطلق : تعتمد حدة الفقر في أي قطر على عاملين هما : مستوى الدخل القومي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل، وتزداد حدة الفقر عند أي مستوى من الدخل كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل. كذلك، تزداد حدة الفقر عند أي مستوى معين من نمط التوزيع كلما إنخفض مستوى الدخل.

- سوء التغذية : بالإضافة إلى إنخفاض معدلات الدخل الفردي وزيادة ظاهرة الفقر، تعاني معظم الأقطار النامية من حالة سوء التغذية، وتفشي الأمراض، لاسيما بين الأطفال دون السنة الخامسة. ويعزى تدهور الحالة الصحية في معظم الأقطار النامية بصورة رئيسية إلى حرمان نسبة كبيرة من السكان من الخدمات الصحية الأساسية والمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية، كما يتضح من الجدول (٩-٣).

- إرتفاع نسبة الأمية : بالرغم من الإنجازات الملموسة (الكمية) التي حققتها معظم الأقطار النامية في مجال توفير الخدمات التعليمية، وخاصة بالنسبة لمرحلة التعليم الإبتدائي وتخفيض نسبة الأمية بين الكبار، فما زالت نسبة الأمية مرتفعة. وتنتشر ظاهرة الأمية بين الإناث، حيث تبلغ النسبة ٦٠% ويعيش أكثر من ٧٥% من السكان الأميين في العالم في قارة آسيا.

✓ إنخفاض الإنتاجية :

تتسم الأقطار النامية إضافة لإنخفاض مستوى المعيشة، بإنخفاض إنتاجية العمل (أي معدل الإنتاج لكل عامل) بالمقارنة مع الأقطار المتقدمة، ويعزى إنخفاض الإنتاجية إلى النقص الحاد في عوامل الإنتاج المكملة الأخرى، مثل رأس المال والإدارة الكفؤة وكذلك غياب الحوافز الإقتصادية.

✓ إرتفاع معدلات نمو السكان :

تعتبر معدلات نمو السكان في معظم الأقطار النامية، وبضمنها الأقطار العربية، مرتفعة بصورة عامة، حيث تتراوح بين ٢-٣% سنويا بالمقارنة مع ٠,٦% سنوياً في الأقطار المتقدمة.

جدول (٩-٣) : الحرمان الصحي في الأقطار النامية ٢٠٠٠		
	طبيعة الحرمان الصحي	العدد (مليون)
١	عدم توفر الخدمات الصحية	٧٦٦
٢	عدم توفر المياه الصالحة للشرب	١,١٦٠
٣	عدم توفر المرافق الصحية	٢,٣٦٠
٤	الأطفال الذين يفارقون الحياة قبل بلوغهم السنة الخامسة	١١
٥	الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية	٨٥٠

وتتمثل الخصائص الرئيسية للإقتصادات النامية فيما يعرف بظاهرة الحلقة المفرغة للفقر (Vicious Circle of Poverty) المتمثلة بإنخفاض معدل الدخل الفردي الذي يؤدي إلى إنخفاض مستوى الطلب وإنخفاض الإدخار، ومن ثم إنخفاض الإستثمار الذي يؤدي إلى إنخفاض الإنتاجية، وبالتالي إنخفاض معدل الدخل الفردي، الذي يزداد تدهوراً بسبب إرتفاع معدل نمو السكان، كما يتضح من الشكل (٩-١).

- ✓ **إرتفاع معدلات البطالة :**

تعتبر ظاهرة سوء إستغلال الموارد البشرية من أهم أسباب إنخفاض مستويات المعيشة في الأقطار النامية. وتتجسم هذه الظاهرة بشكلين : الأول : هو الإستغلال غير الكامل لمورد العمل في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، أي أن الأفراد لا يعملون بكل طاقاتهم خلال فترة العمل اليومي، بالغرم من إشتغال نسبة كبيرة منهم بدوام كامل من الناحية الشكلية. ويطلق على هذه الظاهرة بالبطالة المقنعة (Disguised Unemployment)، والتي تنتشر بصورة خاصة في المناطق الريفية حيث تنخفض الإنتاجية الحدية للعمل إلى الصفر تقريباً.

أما الشكل الثاني لظاهرة سوء إستغلال الموارد البشرية، فيتمثل بالبطالة الهيكلية (Structural Unemployment)، والتي تعني عجز الإقتصاد القومي عن خلق فرص عمل جديدة لإمتصاص الأيدي العاملة العاطلة.

- ✓ **الإعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية :**

تتراوح نسبة العاملين في القطاع الزراعي بين ٢٥% من مجموع الأيدي العاملة في أمريكا اللاتينية، ٧٠% في شرق آسيا، ٦٤% في جنوب آسيا، ٨٦% في أفريقيا، بالمقارنة مع ٥% في الأقطار المقتدمة، علماً بأن هذه النسبة تبلغ أقل من ٢% في كل من الولايات المتحدة وكندا. أما من حيث مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي القومي الإجمالي، فتتراوح بين ١٠% في أمريكا اللاتينية، ١٨% في شرق آسيا، و٣٠% في جنوب آسيا و٢٠% في أفريقيا، بالمقارنة مع ٧% في أقطار أوروبا الغربية وأقل من ٣% في أمريكا الشمالية.

ويعزى السبب الرئيسي لتركز السكان والإنتاج في الأنشطة الزراعية والأولية في معظم الأقطار النامية إلى حقيقة أنه عند المستويات المنخفضة للدخل تكون الأولوية بالنسبة للسكان هي محاولة إشباع الحاجات الأساسية وفي مقدمتها الغذاء.

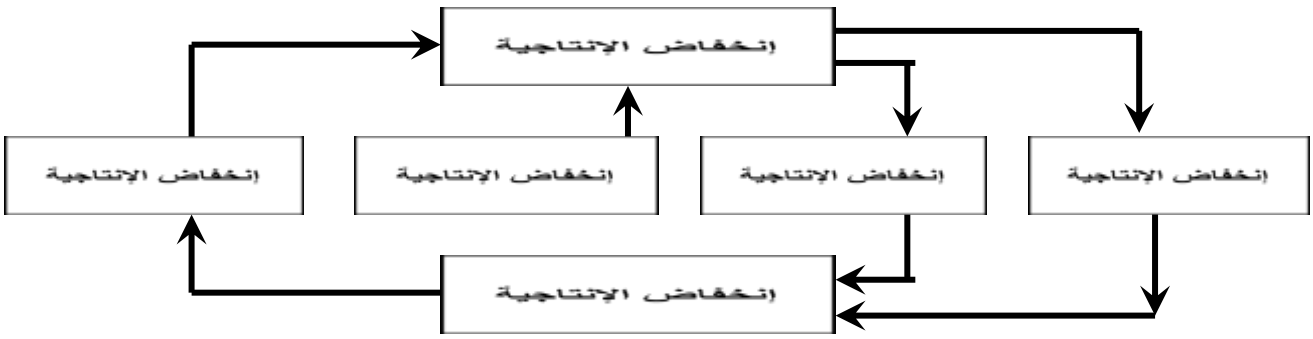

الشكل (٩-١) : الحلقة المفرغة للفقر، حيث يؤدي إنخفاض الإنتاجية وإرتفاع النمو السكاني إلى إنخفاض الدخل الفردي الذي يؤدي بدوره إلى إنخفاض الطلب والإدخار مما يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار وبالتالي إلى إستمرار ظاهرة الفقر.

- ✓ **الإنكشاف الكبير في العلاقات الإقتصادية الدولية :**

لقد أسهم التوزيع غير المتكافيء للقوة الإقتصادية والسياسية في العالم في تعميق الفجوة بين الأقطار المتقدمة (أقطار الشمال) والأقطار النامية (أقطار الجنوب). ويتجسم تدهور القوة التساومية لأقطار الجنوب على الصعيدين الإقتصادي والسياسي في زيادة هيمنة أقطار الشمال (وفي مقدمتها الولايات المتحدة) على الإقتصاد العالمي والتجارة الدولية وكذلك في التحكم بشروط نقل التقنية والتدخل في توجيه سياسات المؤسسات الإئتمانية الدولية لخدمة مصالحها السياسية.

- ✓ **غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية :**

يعزى غياب أو محدودية المشاركة الجماهيرية في عملية إتخاذ القرار إلى غياب مؤسسات المجتمع المدني في معظم الأقطار النامية. حيث تتسم النظم السياسية في العديد من هذه الأقطار بوجود حكومات غير شرعية، أي أنها لم تأت إلى الحكم عن طريق الإنتخاب الحر، وإنما عن طريق الإنقلابات العسكرية أو هيمنة الحزب الواحد على السلطة لفترة طويلة.

- **المسئولية الدولية والمحلية لظاهرة التخلف الإقتصادي :**

ويجب التأكيد بأن ظاهرة التخلف الإقتصادي (Economic Underdevelopment) لا بد أن ينظر إليها من المنظورين الدولي والمحلي. فالمشكلات الإقتصادية التي تعاني منها معظم الأقطار النامية لها جذورها المحلية والأجنبية. كذلك الحال بالنسبة للسياسات والإجراءات الهادفة لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات.

أما على الصعيد الدولي، فيمكن إرجاع حالة النخلف إلى فترة الإستعمار الإستيطاني، حيث تعرضت شعوب المستعمرات في آسيا وأفريقيا إلى أبشع أنواع الإستغلال الإقتصادي من قبل الدول الإستعمارية، وبصورة خاصة بريطانيا وفرنسا.

- **السياسات الإنتمائية الهادفة :**

لا شك أن معالجة ظاهرة التخلف الإقتصادي والفقر تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الأقطار الفقيرة. ويمكن التقليل من التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة على عملية النمو الإقتصادي وتحسين مستوى معيشة السكان من خلال تبني السياسات الإقتصادية والإجتماعية الهادفة لزيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي من خلال تكثيف الإستثمارات في المشروعات الإنتاجية وتوفير الحوافز اللازمة للقطاع الخاص للمشاركة الفاعلة مع القطاع العام لتحقيق أهداف التنمية. كذلك، لا بد من تبني السياسات الهادفة لتحسين نمط توزيع الدخل من خلال توجيه الإنفاق الحكومي بما يضمن حصول أكبر نسبة ممكنة من السكان على ثمار التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتمثلة في توفير الفرص المتكافئة للجميع للحصول على التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، وبالتالي خروج نسبة متزايدة من السكان من دائرة الفقر.

المحاضرة الثانية عشرة
مراجعة - ١
عناصر المحاضرة

١- ألإقتصادالمعياري
٢- ألإقتصاد ألإيجابي
٣- ألإقتصاد الجزئي
٤ – الكساد الكبير
٥ – اهتمامات علم ألإقتصاد
٦ –منحنى إمكانات ألإنتاج
٧ – تكلفة الفرصة البديلة
٨ – الناتج المحلي ألإجمالي بطريقة الدخل
٩ – رأس المال
١٠- الناتج القومي الصافي
١١- الدخل الشخصي المتاح
١٢- القيمة المضافة
١٣- قوة العمل الفاعلة
١٤- البطالة الدورية
١٥-الركود ألإقتصادي
١٦- البطالة المقنعة
عناصرالمحاضرة
١٧- العوامل المحددة للعرض الكلي
١٨- محددات الطلب الكلي
١٩- العوامل التي تؤثر على ألإنفاق ألإستهلاكي
٢٠- العوامل المحددة للإستثمار

ألإقتصادالمعياري : يهتم بدراسة ما يجب أن يكون عليه الحال فهو يعتمد على أحكام ذاتية وغير قابل للإختبار فالسياسة غالبا ما تأخد في اعتبارها بعض ألأحكام القيمية التى يختلف حولها الناس

ألإقتصادألإيجابي :صياغة السياسات المناسبة لمعالجة مختلف المشكلات ألإقتصادية مثل وضع النظريات لتحليل ألأحداث ألإقتصادية القائمة وجمع البيانات وإجراء التحليلات ألإقتصادية والقياسية لإختبار ما يضعونه من نظريات تفسرالظواهر

ألإقتصاد الجزئي : يهتم بدراسة الكيفية التي يتم بموجبها اتخاد القرارات ألإقتصادية للمنشأة والمستهلك

الكساد الكبير : قبل الثلاثينات من القرن المضي كانت النظرية ألإقتصادية الكلاسيكية هي السائدةوكان حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات سببه الرئيسي هوفشل النظرية الكلاسيكيةفيإدارةالإقتصاد

اهتمامات علم ألإقتصاد: يهتم علم الإقتصاد بدراسة سلوك المستهلك واقتصاديات الرفاهية وعلاقة علم الإقتصاد بالعلوم ألأخرى وسلوك المنشأة وحسابات الدخل القومي والمشاكل ألإقتصادية مثل البطالة والتضخم
منحنى إمكانات ألإنتاج :
علىمنحنى إمكانات ألإنتاج جميع التوليفات الواقعة على هدا المنحنى
يمكن إنتاجها بكفاءة
إدا أمكن زيادة انتاج سلعة ما دون خفض انتاج سلعة أخرى فهدا يعني أن ألإقتصاد لا يستغل موارده بكفاءة

السبب الرئيسي لكون منحنى امكانات ألإنتاج سالب هو أن الموارد ألإقتصادية تتصف بالندرة النسبية
ينتقل منحنى امكانات ألإنتاج إلى أعلى إدا كان هناك نمو اقتصادي

تكلفة الفرصة البديلة : تكلفة الفرصة البديلة للنمو ألإقتصادي تتمثل في التضحية بالإستهلاك في الوقت الحاضر

الناتج المحلي ألإجمالي بطريقة الدخل = دخول العاملين + صافي الفوائد + ألإيجارات + أرباح الشركات + دخول ألأعمال الصغيرة + صافي الضرائب الغير مباشرة+ ألإهلاكات

رأس المال : يعتبر أحد العوامل المحددة للنمو ألإقتصادي

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي ألإجمالي – اهتلاك رأس المال

الدخل الشخصي المتاح : الدخل الشخصي – الضرائب على الدخل

القيمة المضافة : قيمة ألإنتاج – قيمة مستلزمات ألإنتاج
أي أن القيمة المضافة لجميع مراحل ألإنتاج تساوي سعر السلعة في السوق

قوة العمل الفاعلة :نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة مضروبة في عدد السكان في سن العمل

قوة العمل الفاعلة = العاطلون عن العمل ويبحثون عن عمل + العاملون

البطالة الدورية : هي البطالة الناتجة عن الدورة ألإقتصادية

مرحلة الركود ألإقتصادي : هي تلك المرحلة التي تتميز بانخفاض في الناتج المحلي أو مستوى الدخول وزيادة معدل البطالة وانخفاض المستوى العام للأسعار وانخفاض ألإستثمار
البطالة المقنعة : ألإستغلال الغير كامل لمورد العمل أي أن ألأفراد لايعملون بطاقاتهم الكاملة خلال ساعات العمل اليومية بالرغم من الناحية الشكلية في هده الحالة تنخفض ألإنتاجية الحدية للعمل إلى الصفر تقريبا أي أن غياب بعض العمال عن العمل لا يؤثر على مستوى ألإنتاج
العوامل المحددة للعرض الكلي :

١. كمية العمل
٢. كمية رأس المال
٣. المستوى التقني

محددات الطلب الكلي :
١ – مستوى ألأسعار

٢ – التوقعات

٣ – السياسات المالية والنقدية الحكومية

٤- متغيرات ألإقتصاد العالمي

العوامل التي تؤثرعلى ألإنفاق الأستهلاكي :
١-معدل الفائدة
٢- الدخل المتاح
٣- الدخل المتوقع في المستقبل
العوامل المحددة للإستثمار :
١-الكفاءة الحدية للإستثمار
٢-معدل الفائدة
٣- التوقعات
تشير ألإحصاءات إلى أن نسبة ألأمية في الوطن العربي أكثر من ٤٦%
تشير ألإحصاءات إلى أن نسبة سكان ألأقطار النامية أكثر من ٨٠%

المحاضرة الثالثة عشرة

مراجعة - ٢

عناصر المحاضرة
١- الميل الحدي للإستهلاك
٢- التضخم الركودي
٣- اقتصاديات جانب العرض
٤- منحنى العرض في المدى البعيد
٥- منحنى الطلب الكلي
٦- الناتج المحلي الحقيقي
٧- العوامل التي تحد من قدرة البنك التجاري على التوسع في القروض
٨- الحد ألأقصى للتسهيلات ألإئتمانية
٩- دور البنوك التجارية في زيادة حدة التقلبات ألإقتصادية
١٠- أهمية البنوك ألإسلامية
١١- عمليات السوق المفتوح
١٢- أدوات السياسة النقدية
١٣- عرض النقود بمفهومه الضيقm2
١٤- مهام البنك المركزي
١٥- منحنى فيليبس
١٦- السياسة المالية التوسعية
١٧- مصادرألإقتراض الحكومي لتمويل عجز الموازنة
١٨- وسائل السياسة المالية
١٩- مصادر ألإيرادات الحكومية في الدول المتقدمة
٢٠- تمويل العجز في ميزان المدفوعات
٢١- التجار المنظورة والتجارة الغيرمنظورة
٢٢- السياسة النقدية ألإنكماشية
٢٣- تعريف الناتج المحلي ألإجمالي
٢٤- ألأجر الحقيقي
٢٥- الؤشرات الرئيسية التي تفسرأسباب حدوث التقلبات ألإقتصادية
٢٦- مرحلة ألإزدهار
٢٧- مكونات دالة ألإستهلاك
٢٨- محددات الكفاءة الحدية للإستثمار
٢٩- عناصر التسرب في ألإقتصاد المفتوح
٣٠- المعجل

الميل الحدي للإستهلاك : هوالتغير في ألإستهلاك الناتج عن تغير الدخل بوحدة واحدة

التضخم الركودي يعني :
١- ارتفاع معدل البطالة
٢- انخفاض الناتج المحلي الحقيقي
٣- ارتفاع معدل التضخم ومعدل البطالة في آن واحد

إقتصاديات جانب العرض :تعني تخفيص الضرائب على عائدات ألإستثماروتخفيض أسعار الفائدة وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع ألإستثمارية

منحنى العرض في المدى البعيد : يعكس أن الناتج المحلي ألإجمالي عند مستوى ألإستخدام الكامل وهو عمودي على المحور ألأفقي يكون الناتج مستقلا عن مستوى ألأسعار

العوامل التي تحد من قدرة البنك التجاري على التوسع في القروض :
١- زيادة نسبة ألإحتياطي القانوني
٢- تسرب نسبة من العملة خارج الجهازالمصرفي
٣- احتفاظ البنوك التجارية باحتياطيات إضافية

الحد ألأقصى للتسهيلات ألإئتمانية = ألإحتياطي الكلي(ألإحتياطيات الفائضة) مضروبة في المضاعف النقدي

دورالبنوك التجارية : للبنوك التجارية دورفي زيادة حدة التقلبات ألإقتصادية عن طريق تقليص القروض في فترة ألركود ألإقتصادي وزيادة القروض في فترة ألإنتعاش ألإقتصادي

أهمية البنوك ألإسلامية :
١- توفر خيارللتعامل المصرفي بما ينسجم وأحكام الشريعة ألإسلامية
١- تعطي عائد مجزي بالمقارنة مع البنوك ألأخرى
٣- أصبحت واسعة ألإنتشار

أدوات السياسة النقدية :
١- تغيير نسبة ألإحتياطي القانوني
٢- تغيير معدل الخصم
٣- عمليات السوق المفتوح

عرض النقود بالمفهومM2
النقد المتداول خارج البنوك + نقود الودائع الجارية + نقود الودائع قصيرة ألأجل

مهام البنك المركزي :
١- إصدار العملة
٢- ألإشراف على البنوك التجارية
٣- تنظيم عرض النقود في ألإقتصاد

منحنى فيليبس : يوضح العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم

السياسة المالية التوسعية : تستخدم في فترة الركود ألإقتصادي

مصادر ألإقتراض الحكومي لتمويل عجز الموازنة :
١-البنوك التجارية المحلية
٢- المنظمات المالية الدولية
٣- المنظمات المالية ألإقليمية

وسائل السياسة المالية :
١- ألإنفاق الحكومي
٢- الضرائب والرسوم

مصادر ألإيرادات الحكومية في الدول المتقدمة : الضرائب على الدخول وألأرباح

تمويل العجز في ميزان المدفوعات :
١- تخفيض سعرالعملة المحلية
٢- تقليل تكاليف ألإنتاج

٣- تقليل الواردات من السلع الكمالية

السياسة النقدية ألإنكماشية : ترتبط بتخفيض عرض النقود

الناتج المحلي ألإجمالي : مجموع قيم السلع والخدمات التي تم إنتاجها في ألإقتصاد خلال فترة زمنية معينة (سنة)

ألأجر الحقيقي : (الناتج المحلي ألإسمي مقسوما على مخفض الناتج المحلي ألإجمالي) مضروبا في ١٠٠

المؤشرات الرئيسية التي تفسر أسباب حدوث التقلبات ألإقتصادية :
١- التغير في الناتج المحلي ألإجمالي
٢- التغير في معدلات البطالة
٣- التغير في المستوى العام للأسعار

مرحلة ألإزدهار :تتميز بارتفاع مستوى الناتج المحلي إلى أعلى مستوى له بعد فترة ألإنتعاش وانخفاض مستوى البطالة إلى أدنى مستوى مع ارتفاع مستوى ألأسعار

مكونات دالة ألإستهلاك :
١- ألإستهلاك التلقائي
٢- ألإستهلاك التابع
محددات الكفاءة الحدية للإستثمار:
١- الطلب المتوقع
٢- التقدم التقني
٣- تكاليف ألإنتاج
٤- رصيد رأس المال

عناصر التسرب في ألاقتصاد المفتوح :
١- ألاستثمار
٢- ألإنفاق الحكومي
٣- الصادرات

المعجل : ألاستثمار الصافي مقسوما على التغير في الدخل

المحاضرة الرابعة عشر

مراجعة – ٣ تطبيقات على حسابات الدخل القومي وتحديد مستوى التوازن

عناصر المحاضرة

١ – مثال على كيفية حساب الناتج القومي
٢ – مثال آخر على كيفية حساب الناتج القومي
٣ – مثال على كيفية تحديد مستوى التوازن
٤ – مثال ثاني على كيفية تحديد مستوى التوازن
٥ – مثال ثالث على كيفية تحديد مستوى التوازن

المثال ألأول :

إدا كانت لدينا المعلومات التالية :

١-الضرائب المباشرة على الدخول = ٧٦
٢ – ألإنفاق الحكومي = ١٦٨
٣ – إجمالي ألإستثمار =٩٢
٤ –الصادرات = ١٨
٥ – ألإدخار الشخصي = ٢٠
٦ – الواردات = ٢٤
٧- الدخل المتاح = ٣٨٠
٨ –الضرائب الغير مباشرة = ٤٤
٩ – اهتلاك رأس المال = ١٠٠

والمطلوب مايلي:

١ – حساب إجمالي الناتج المحلي
٢- حساب صافي الناتج المحلي
٣ –حساب الدخل الشخصي
٤- حساب مقدارالعجز أوالفائض
٥ – حساب صافي ألإستثمار

الحل :

١- الناتج المحلي ألإجمالي = ألإنفاق ألإستهلاكي الخاص + ألإنفاق ألإستثماري + ألإنفاق الحكومي+ (الصادرات – الواردات)
= ٣٦٠ + ٩٢+ ١٦٨ +(١٨ – ٢٤) = ٦١٤

٢- صافي الناتج المحلي =الناتج المحلي ألإجمالي – اهتلاك رأس المال
= ٦١٤ – ١٠٠ = ٥١٤

٣ – الدخل الشخصي = الدخل المتاح +الضرائب على الدخول
= ٣٨٠ + ٧٦ = ٤٥٦

٤ – مقدارالعجزأو الفائض =الصادرات – الواردات
= ١٨- ٢٤ = -٦

٥ – صافي ألإستثمار = إجمالي ألإستثمار – اهتلاك رأس المال
= ٩٢- ١٠٠ = -٨

المثال الثاني:

إدا كانت لدينا المعلومات التالية :

١- تعويضات معاشات التقاعد = ١٩٥
٢- صادرات = ١٤
٣ – اهتلاك رأس المال = ١٢
٤ – ألإنفاق الحكومي = ٦٠
٥- ضرائب غير مباشرة = ١٣

٦ – صافي ألإستثمار= ٦٣
٧ – مدفوعات تحويلية = ١٤
٨- واردات = ١٧
٩ –ضرائب على الدخول = ٤٣
١٠ – ألإنفاق ألإستهلاكي الخاص = ٢٣٠
١١ – صافي عوائدعناصر ألإنتاج = -٢١
١٢ – مخفض الناتج المحلي ألإجمالي = ١،١

والمطلوبما يلي:
١ – ما هوالناتج القومي المحلي
٢ – ما هو الناتج القومي الصافي
٣ – ما هو الدخل القومي
٤- ماهوالناتج القومي ألإجمالي
٥- ماهو الناتج القومي ألإجمالي الحقيقي

الحل:
١ – الناتج القومي المحلي = ألإنفاق ألإستهلاكي الخاص + ألإنفاق ألإستثماري + ألإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي
= ٢٣٠ + (٦٣+١٢) + ٦٠ + (١٤-١٧)
= ٣٦٢
٢ – الناتج القومي الصافي = الناتج القومي المحلي – اهتلاك رأس المال
= ٣٦٢ – ١٢ = ٣٥٠

٣ – الدخل القومي = الناتج القومي الصافي –الضرائب الغيرمباشرة + الإعانات ألإنتاجية
= ٣٥٠ – ١٣= ٣٣٧
٤ – الناتج القومي ألإجمالي = الناتج القومي المحلي + صافي عوائد عناصر ألإنتاج = ٣٦٢ – ٢١ = ٣٤١
٥ – الناتج القومي ألإجمالي الحقيقي = الناتج القومي ألإجمالي النقدي مقسوما على مخفض الناتج القومي = ٣٤١/ ١،١ = ٣١٠

المثال الثالث :
إدا كانت دالة ألإدخار هي
S= -40 + .2Y
وألإستثمارالمخطط هو60
والمطلوب :
١- تحديد مستوى الدخل التوازني
٢ – تحديد مستوى ألإستهلاك عند وضع التوازن

الحل :
١ – شرط التوازن هو: ألإستثمار المخطط = ألإدخار المخطط S = I
-40 +.2Y = 60
Y = 500
٢ – مستوى ألإستهلاك عند وضع التوازن
C= 40 + .8Y
=440

المثال الرابع: نفترض لدينا المعلومات التالية :
C = 100 + .75Y

I= 100
والمطلوب ما يلي :
١ – إيجاد مستوى الدخل التوازني
٢- إيجاد مستوى ألإستهلاك والإدخارعند وضع التوازن
٣- ما هو المضاعف

الحل :
١ – مستوى الدخل التوازني
Y =C+I = 100 + .75y + 100 = 800
٢ –مستوى ألإستهلاك
C= 100 + .75 (800) = 700
مستوى ألإدخار
S = -100 + .25(800) = 100
٣ – المضاعف = واحد مقسوما على الميل الحدي للإدخار= ٤

المثال الخامس :
إدا كان الميل الحدي للإدخار هو١٠، ونقطة تقاطع دالة ألإدخار مع المحور الرأسي هي -٣٠٠ وألإنفاق الحكومي والضريبة والإستثمار هو ١٠٠ مليون لكل منهم والمطلوب ما يلي :
١ – كتلبة دالة ألإستهلاك ودالة ألإدخار
٢ – إيجاد قيمة مستوى الدخل والإستهلاك والإدخارعند مستوى التوازن
٣ – بافتراض زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون ما هوالتغيرفي الدخل والإستهلاك

٤ –بافتراض أن الضريبة ارتفعت بمقدار ٥٠مليون ما هو التغير في الدخل والإستهلاك
٥ – بافتراض زيادة ألإنفاق الحكومي والضريبة بمقدار٥٠ مليون لكل منهما ما هو مستوى الدخل التوازني وألإستهلاك
الحل :
١ – دالة ألإستهلاك : C = 300 + .9y
دالة ألإدخار : S = -300 + .1y

٢ – مستوى الدخل التوازني
Y = c + I + G + (X – M)
Y = 300 + .9Y + 100 + 100 = 4100
C= 300 + .9(4100) = 3900
S = -300 + .1(4100) = 100
٣ – مضاعف الانفاق الحكومي هو١٠
التغيرفي الدخل = ٥٠ * ١٠= ٥٠٠
التغير في ألإستهلاك= ٥٠٠ * ٩، = ٤٥٠

٤ – مضاعف الضريبة الثابتة هو-٩
التغير في الدخل =٥٠ * -٩ = -٤٥٠
التغير في ألإستهلاك = -٤٥٠ * ٩، = -٤٠٥
٥- مضاعف الميزانية المتوازنة =١
التغير في الدخل نتيجة تغير ألإنفاق الحكومي = ٥٠ * ١٠ = ٥٠٠
التغير في الدخل نتيجة تغير الضريبة = -٩ * ٥٠ = -٤٥٠
الفرق بين ألإثنين هو ٥٠ وهو نفس التغير الدي حدث في الضريبة والإنفاق الحكومي